سمير أمين

نظرية القيمة

في عصر الرأسمالية الاحتكارية

ترجمة وتقديم:

مجدي عبد الهادي



نظرية القيمة في عصر الرأسمالية الاحتكارية

تأليف: سمير أمين

مجدي عبد الهادي: باحث اقتصادي وكاتب ومترجم حر، حاصل على ماجستير اقتصاد من جامعة المنصورة (2017)، كتب في قضايا الاقتصاد والسياسة والاجتماع والفكر بالعديد من الصحف والمواقع والمجلات العلمية، صدر له تأليفا "منظومة الإفقار الرأسمالي" (2014)، وترجمةً "الثلاثة الكبار في علم الاقتصاد" (2019).

....

نظرية القيمة في عصر الرأسمالية الاحتكارية
طبعة 2019
رقم الإيـــداع: 2019/17005
الترقيم الدولي: 978-977-821-116-0

الناشر
محمد البعلي

إخراج فني
علاء النويهي

This is the full arabic translation of the book titled "Three essays on Marx's value theory" published by Monthly Review Prees 2013.



دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات
5 ش المسجد الأقصى - من ش المنشية - الجيزة - ج م ع.

نظرية القيمة في عصر الرأسمالية الاحتكارية

تأليف: سمير أمين

ترجمة وتقديم:

مجدي عبد الهادي



بطاقة فهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية،
إدارة الشئون الفنية

أمين، سمير

نظرية القيمة في عصر الرأسمالية الاحتكارية/ تأليف: سمير أمين،

ترجمة وتقديم: مجدي عبد الهادي

الجيزة، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ٢٠١٩

١٢٤ ص، ٢٠ سم

تدمك ٠-١١٦-٨٢١-٩٧٧-٩٧٨

١- القيمة (نظرية)

أ- عبد الهادي، مجدي (مترجم ومقدم)

ب- العنوان

٣٣٨,٥٢١

رقم الإيداع: ٢٠١٩/١٧٠٠٥

المحتويـــات

مُقدمة المُترجم

بخلاف العمل الأدبي الذي له بداية ونهاية معروفة بأغلفة مُحددة، أغلب الوقت، يتميّز العمل الفكري والعلمي بكونه مُنفتحًا عابرًا للأغلفة، بلا بدايات أولى أو نهايات أخيرة، فبدايته ونهاياته دائمًا مُصطنعة بشكل ما، يحددها الكاتب أو الباحث بحكم موضوعه أو طاقته، وهذه هي حال العمل الذي بين أيدينا.

فالعمل الحالي حول القيمة له جذور في أعمال سابقة للدكتور سمير أمين، وفروع في أعمال لاحقة، انطلاقًا من وحدة مشروع الرجل وهمّه الأساسي، ومن هنا كانت أهمية تقديمه لربطه بأكثرها اتصالًا به على الأقل، استكمالًا لما قدمه الدكتور أمين نفسه من مُلحق بقراءات تكميلية في نهاية الكتاب، وعيًا منه بتلك الضرورة وبسعة وتشعّب العمل وموضوعه.

أما أكثر الأعمال السابقة التصاقًا بعمله الحالي، فهو كتابه "قانون القيمة المُعولمة"، الذي صدرت ترجمته العربية عام 2012م (عن المركز القومي للترجمة بجمهورية مصر العربية)، والذي كان هو نفسه تطوير وتنقيح عن عمله السابق "قانون القيمة والمادية التاريخية"، الذي صدرت ترجمته العربية عام 1981م (عن دار الحداثة للطباعة والنشر بلبنان)، والذي يمثّل مقدمة للعمل الحالي، كما يمثل الأخير امتداده الطبيعي.

ولا تستهدف هذه المقدمة تقديم عرض شامل للعملين، قدر ما تعني بتقديم فكرة عامة للقارئ تساعده على ربطهما معًا كوحدة واحدة.

قانون القيمة المُعولمة:

يتناول العملان قانون القيمة وتحوّلاته مع تحوّلات الرأسمالية في خطٍّ واحد، يبدأ في العمل المذكور ببيان التمايز بين نظام القيمة الخاص بالاقتصاد الماركسي ونظام الأسعار العينية الخاص بالاقتصاد التقليدي، وتشابك هذا القانون مع الصراع الطبقي، بما يجعله يتجاوز نطاق الاقتصاد التقليدي الضيّق بادعاءات قوانينه الحتمية، إلى النطاق الأوسع للمادية التاريخية، وما ينتج عن هذا التشابك من أنماط توزيعات للقيمة وفوائضها، بين العمال والرأسماليين (الأجور والأرباح)، ثم بين رأس المال العيني والنقدي (سعر الفائدة)، وبين الرأسماليين وملاك الأراضي (ريع الأرض والريع المنجمي)، ثم بين طبقات رأس المال العالمي مع تعميق الاحتكارية والعولمة والأمولة كعمليات ومظاهر مترابطة، وما نتج عنها من صيغ جديدة لتوزيع فائض القيمة العالمية (الريع الإمبريالي)، وتراتبيات توزيعية داخل فئات العمال أنفسهم، مع تعميم العمل المأجور، حقيقيًّا ومزيفًا، ضمن حالة الاحتكارية المُعممة، وما ارتبط بها من تشويش أكبر لمنظومة الأجور (جدول الأجور).

ويبدأ الدكتور أمين بتحديد هوية مشروع ماركس باعتباره نقدًا جذريًا للرأسمالية، لا بناءً لاقتصاد بديل، صحيح يحل محل اقتصاد خاطئ، أو علمي بدلًا من اقتصاد أيديولوجي، مؤكدًا أولًا أن تراثه مجرد نقطة بداية للبناء عليها، لا عمل كامل، منتهٍ ومغلق، ثم منتقلًا إلى وصف أطروحته الأساسية بالتمحور حول جوهرية المادية التاريخية، وخضوع قوانين الاقتصاد الرأسمالي -ذات الوجود الموضوعي- لها، ولقانون القيمة، ما يمثّل الثنائية الأساسية التي تصوغ كافة مناقشات العملين لاحقًا، ثنائية قانون القيمة والمادية التاريخية، والتي تعني على المستوى الملموس كما صاغها بنفسه بأكثر من صيغة في أكثر من موضع، أن "الصراع الطبقي يجري أولًا من وضع اقتصادي معين يعكس أساسًا اقتصاديًا معينًا، لكن ما دامت الرأسمالية قائمة، فسيبقى هذا التغيير بالضرورة محصورًا داخل قيود قوانين إعادة الإنتاج الاقتصادي للنظام، وأي تغيير في الأجور يؤثر على معدل الربح يفرض رد فعل معين على البرجوازية، يعبر عنه بمعدلات معينة للتقدم في اتجاهات معينة، أو يغير تقسيم العمل الاجتماعي بين القطاعين إلخ.. لكن ما دمنا باقين في إطار الوضع الرأسمالي، فجميع هذه التحولات تحترم الشروط العامة لإعادة الإنتاج الرأسمالي، أي باختصار: "يجري صراع الطبقات على أساس اقتصادي، لكنه يشكّل الطريقة التي يتحوّل بها هذا الأساس ضمن إطار القوانين اللصيقة بالرأسمالية".

ويعني ما سبق الخروج من الاقتصادوية الضيقة إلى رحاب

المادية التاريخية في فهم الرأسمالية، حيث تعلن الأخيرة "سيادة الصراع الطبقي، فلا تتحدد مستويات الأجور بالقوانين الموضوعية لإعادة الإنتاج المُوسّع، بل مباشرةً من الصراع بين الطبقات، ويتواءم التراكم - إذا استطاع- مع نتائج هذا الصراع، وإلا يعاني النظام من الأزمة لا أكثر".

وبهذا التحديد المنهجي، يكون سهلًا فهم كل ما يلي من نتائج في العملين؛ فالصراع الطبقي هو المستوى الأعمق والإطار الأعم لعمل القوانين الاقتصادية الموضوعية، التي بعزلها عن أطرها الاجتماعية والسياسية والثقافية المعبرة عن ذلك الصراع، وزعم استقلالها عنها تتحوّل لخطابات أيديولوجية بحد ذاتها، ضمن ديكتاتورية برجوازية مُتقنِّعة بواجهة تكنوقراطية.

ويرد أمين على الدعوى الرائجة بتجاوز الرأسمالية لقانون القيمة، بتحوّلها لرأسمالية معرفية خدماتية، مؤكدًا أنه لا جديد تحت الشمس، فـ "العمل والمعرفة العلمية/التكنولوجية كانا دائمًا مرتبطين طوال التاريخ الإنساني"؛ فالعمل الاجتماعي تضمّن دائمًا معرفةً اجتماعية وخبرات تكنولوجية هى جزء من أي عملية إنتاجية، كبرت أو صغرت، كما أن تورّم الخدمات في الحقيقة تعبير عن أزمة النظام، لا تطوّره!

وبعد مناقشة قوانين توزيع فائض القيمة بين الفئات المالكة، انتقل أمين إلى ما وصفه بأهم التحولات التي جرت على قانون القيمة، والذي ترافق مع تعميق عولمة الرأسمالية، من "تحوّل

القيمة إلى القيمة المُعولمة"، مؤكدًا على نقطتين محوريتين:

أولاهما: أن تعميق العولمة لا يعني أن الرأسمالية لم تكن إمبريالية منذ يومها الأول، فهي كذلك طوال تاريخها، تفاقم التفاوتات بقوانين التطور اللامتكافئ والاستقطاب والاستتباع الكامنة فيها، الأمر الذي يجب فهمه في إطار نظرة عالمية للرأسمالية كنظام عالمي واحد غير منقسم، فهى الولايات المتحدة والهند معًا، وألمانيا وإثيوبيا معًا؛ ما يجعل قيمة العمل واحدة، فيما الأجور متفاوتة؛ فيتشكّل أول روافد للريع الإمبريالي، المُتخفي في رداء نظام الأسعار والأجور العالمي.

ثانيهما: أن تلك العولمة المعزّزِة للإمبريالية كرّست الوصول غير المتكافئ للموارد الطبيعية للكوكب؛ ما ينتج من ناحية رافدًا آخر للريع الإمبريالي، فضلًا عن أساس إضافي لتخلّف التخوم بتعميق اختلالاتها ضمن إطار التبعية، ومن ناحية أخرى مشكلة تدمير البيئة كنتيجة لعقلانية الرأسمالية المُشوّهة (اللاعقلانية من وجهة نظر اجتماعية أوسع أفقًا)، القائمة على القيم التبادلية لا الاستعمالية، والمحدودة من ثم باعتبارات الربح قصيرة النظر.

ويبني على ما سبق أن التناقض الأساسي في عالم اليوم هو تناقض شعوب التخوم "العاملة" من بروليتاريا وفلاحين مُستغَلين، ورأسمال إمبريالي "مركزي وتخومي"، وهو التناقض الذي يصوغ بما يتفرع عنه من صراعات الأسعار النسبية للمبادلات بين المراكز والتخوم، وتقسيم العمل الدولي، واتجاهات

التراكم المحلية والعالمية، وحتى الصراعات في المراكز، بما فيها تفكيك التحالف الديمقراطي الاجتماعي القائم على التواطؤ بين رأس المال الإمبريالي والطبقات العاملة في تلك المراكز.

قانون القيمة المُعولمة في ظل الرأسمالية الاحتكارية المُعممة:

يستكمل أمين في عمله الحالي، ما بدأه في العمل السابق، على نطاق أوسع، فيناقش تناقضات منطق نظام الأسعار العيني المُعتمَد لدى الاقتصاد التقليدي مع العقلانية الاجتماعية، خلافًا لكافة مزاعم ذلك الاقتصادي المُؤدلج عن التخصيص الرشيد للموارد، بالمعنى الفني الضيق، لكن المُؤطر بالمصالح الرأسمالية، كما يوسّع مناقشته لتحولات الرأسمالية، مُحللًا وموصّفًا لها كرأسمالية احتكار مُعمّم، تفاقمت ضمنها الممارسات اللاعقلانية والإهدارية؛ لحفظ التراكم الرأسمالي وتكريس الهيمنة البرجوازية؛ بما زاد مما تعانيه الرأسمالية من إشكالات متأصلة من تبديد وتدمير للموارد وإفقار واستقطاب اجتماعي وأزمات مزمنة تتفاقم نطاقات ووتائر انفجاراتها باستمرار!

ويتكوّن العمل الذي حمل في أصله الإنجليزي عنوان "Three Essays on Marxs Value Theory"، وتم الاتفاق مع الدكتور أمين على ترجمته إلى العربية بعنوان أكثر ملموسية ومضمونية،

من ثلاثة مقالات مترابطة، ودليل قراءات تكميلي لما لم يتم الإسهاب في تناوله فيها.

أما أولها، المُعنوَن بـ"القيمة الاجتماعية ونظام السعر-الدخل"، الذي يشغل ثلثي الكتاب تقريبًا، فيتناول التفارق بين منطق القيمة ومنطق السعر، الذي يميّز بين تحليل ماركس النقدي للرأسمالية، والتحليل التبريري لها للاقتصاد التقليدي، خاصةً مع ما لمفهوم القيمة من قدرة على كشف الطابع التاريخي العابر للرأسمالية، ومن القدرة على الغوص إلى أعماقها، بما يتجاوز التمظهرات السطحية لنظام الأسعار العينية، لفهم ما تتضمّنه من أنماط إنتاج وتوزيع للقيمة وفائض القيمة؛ ومن ثم أبعاد الاستغلال الاجتماعي والصراع الطبقي، وهو علميًّا انتقال بالتحليل من الظاهري إلى الجوهري، ومن السطح الوضعي إلى القلب الجدلي، وبصيغة أكثر ملموسية، من المظاهر الاقتصادية الاغترابية، إلى المضامين الاجتماعية الحقيقية، ومن الخطاب الأيديولوجي التبريري إلى التحليل العلمي النقدي.

فما يزعمه الاقتصاد التقليدي من عقلانية رأسمالية، تتكشّف عن العكس بالضبط بمجرد الانتقال من منطق السعر إلى منطق القيمة الاجتماعية؛ فيظهر التفارق بين مصالح الرأسماليين ومصالح المجتمع، وتسقط أوهام آدم سميث عن اليد الخفية التي تضبط الإيقاع تلقائيًّا بين مصالح الأفراد والصالح العام، من خلال دوافع المصلحة الربحية الضيقة، التي تحقق بلغة

النيوكلاسيك التخصيص الرشيد للموارد، تلك المصالح المُتجسّدة في ظل الرأسمالية في حافز الربح الفردي، أو في متطلبات التراكم الرأسمالي بصيغة أكثر اجتماعية.

فتأكيد أمين على العودة إلى مفهوم القيمة الاجتماعية، اعتمادًا على اقتصاد القيمة الكلاسيكي، ولماركس تحديدًا، هو في الحقيقة إعادة تأكيد، من وجهة نظر اجتماعية وسياسية، على حق المجتمع في إدارة اقتصاده وفقًا لصالحه العام حقًّا، لا تركه بين أيدي الملاك يديرونه وفقًا لمتطلبات إعادة إنتاج التراكم الرأسمالي، الذي يعني هنا، كشكل إنتاج وتشغيل ثرواتهم وتحقيق القيم الاجتماعية ارتباطًا بها، تحقيق مصالحهم وحدهم بالأساس، أو ربما في أحسن الأحوال، تحقيق ما هو ممكن من مصالح المجتمع (عرضًا واعتباطًا حتى!)، في حدود تحقيق مصالحهم أولًا!

وعلى هذا الأساس العام ينطلق أمين لمناقشة مشروع ماركس وتحولات القيمة والعمل الاجتماعيين في ظل تحولات الرأسمالية من التنافسية إلى الاحتكارية، فالاحتكارية المُعمّمة، وعدد من القضايا الكلاسيكية الجدلية بين الاقتصاد الماركسي والتقليدي، كمشكلة التحويل بين القيم والأسعار، وثنائي الائتمان والدولة كجزء من المنظومة الكلية لإدارة التراكم الرأسمالي وحماية مصالح مُجمل الطبقة في مواجهة فئاتها المختلفة، خصوصًا في ظل الرأسمالية الاحتكارية، كذا أشكال العمل من حي وملموس

ومجرد، كمفاهيم ضرورية ضمن نظرية القيمة، ذات طابع علمي ونقدي لا يمتلكه الاقتصاد التقليدي، خصوصًا من جهة استكناه غوامض عمليات استخلاص وتوزيع القيمة وفائض القيمة، وتراتبية الاستغلال وأشكاله الكامنة، فضلًا عن دورها في فهم عملية التجديد الاجتماعي البسيط والمُوسّع؛ بما يدحض منطق التوزيع الرأسمالي، وتصوّراته عن النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي، ويكشف أنماط استجابة الرأسمالية لأزماتها المتأصلة، بشكل يخلق المزيد منها، مما كان ضمنه تحوّلات العولمة والأمولة والخدماتية، وكيف تقدم الاشتراكية إمكاناتٍ بديلة باستبطانها عقلانية القيمة الاجتماعية الأشمل نطاقًا والأرقى منطقًا من العقلانية الرأسمالية.

فيما تناول المقال الثاني، المُعنون بـ"الفائض في الرأسمالية الاحتكارية والريع الإمبريالي"، مسألة القطاع الثالث، المعروف بالخدمات، الذي تورّم اصطناعيًّا في ظل الرأسمالية الاحتكارية كحل لإشكالية عدم التوافق بين نمو الأجور ونمو الإنتاجية بسبب الطابع الاستغلالي للنظام؛ ما يخلق تناقضاتٍ بين العرض والطلب (فينتج الأزمات الدورية)، وبين قطاعي الإنتاج والاستهلاك (فيعوق التراكم ويشوّهه).. إلخ، مما تغلّبت عليه الرأسمالية الاحتكارية (مسدودة الشرايين بضعف المنافسة) بخلق قطاع خدمات ضخم ليمتص فائض القيمة ويعيد تدويره في الاقتصاد؛ كحل -مؤقت بطبيعته- يتسق مع منطق النظام ولا يتعارض مع مصالح طبقته المهيمنة، لمشكلات الركود والتراكم

والبطالة.. إلخ من مظاهر الأزمة المُزمنة.

ثم تناول في نهاية المقال مسألة الريع الإمبريالي، الناتج بالأخص عن التفاضل العالمي بين أسعار قوى العمل متساوية الإنتاجية، أي فوارق الأجور بين عمال المراكز وعمال التخوم حتى مع تسوية المساهمات الإنتاجية، وما ينتج عنها من مكاسب صافية للمراكز الإمبريالية، واستغلال مُضاعف لقوى العمل بالتخوم، وشراء لتحالف القوى الاستغلالية الكومبرادورية المهيمنة في تلك التخوم، فضلًا -بالطبع- عن تأجيل أزمات التراكم الرأسمالي على حساب معيشة سكان التخوم.

ثم ينهي بالمقال الثالث، عن "العمل المُجرّد وجدول الأجور"، الذي يناقش فيه الفوارق المفاهيمية بين العمل المجرد كمحتوى عام، والعمل الملموس، بسيطه ومعقده، كأشكال استعمالية له –بتعبيرات القيمة التبادلية والاستعمالية- وهو التمييز المفاهيمي الهام لماركس الذي يكمّل تمييزه بين العمل وقوة العمل، كأساس لفهم علاقات الاستغلال، وكيف يتم إنتاج كل شكل من هذه الأشكال، والفوارق بينها في المساهمات في إنتاج واستهلاك القيمة، وكيف أن ما يحكمها ليس فوارق الإنتاجيات الحدّية كما تزعم النظرية النيوكلاسيكية الإنشائية في هذا الصدد، بل علاقات القوى والصراع الطبقي ومتطلبات هيمنة رأس المال مرَّةً أخرى!

وبهذا ينهي الدكتور أمين عمله، مُردفًا إياه بقائمـــة قراءات تكميليـــة في موضوعات متفرقة ذات صلـــة، مما لم يناقشه بقدر

كافٍ كونه ليس موضوعته الأساسية، أو مما ناقشه سابقًا ولا داعي لتكراره.

مجدي عبد الهادي

المقالة الأولى:

القيمة الاجتماعية ونظام السعر-الدخل

أحب أن أبدأ بملاحظة شخصية، قرأت ماركس لأول مرة عندما كنت في العشرين من عمري، ثم كنت أعيد قراءته كل عشرين عامًا في أوقات زمنية مختلفة، ترافقت مع تغييرات رئيسة في التاريخ، فقرأته عام 1950م، عندما توارى الصراع بين الشرق والغرب إلى الخلف لتبرز صحوة الجنوب إلى الوجود وتتخذ شكلًا محددًا، ظهر في مؤتمر باندونج عام 1955م، كذا في عام 1970م، كمدير للمعهد الإفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط IDEP في داكار، حيث قمت بصياغة مشروع لجعل ماركس محورًا للتدريب والنقاش بما قد يسهم في تجذير الطريق الذي افتتحته استعادة الشعوب الإفريقية والآسيوية لاستقلالاتها، ومرةّ أخرى مع مشكلة 1990م التي كان يمكن لماركس أن يفيدنا في التعامل معها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من حطام سفينة اشتراكية القرن العشرين التاريخية الغارقة، وأخيرًا في عام 2010م، مع انهيار النظام الرأسمالي الذي كان قد أعلن نفسه "نهايةً للتاريخ"، حيث فتح عمل ماركس إمكاناتٍ لطرق جديدة لم تُكتشف نتائجها بعد.

وقد كانت قراءتي في كل مرة من هذه المرات مُوجّهة باهتمامي بالاستجابة للتحدي الحالّ وقتها، وكنت أكتشف في كل مرة أن

ماركس كان يأتي لمساعدتنا بقوة لا تُضاهى، وإن كان بطبيعة الحال بشرط توسيع النقد الاجتماعي الجذري الذي بدأه، لا مجرد الاكتفاء بتفسير نصوصه.

لقد أسّس سميث وريكاردو الاقتصاد السياسي الجديد على أساس اكتشافهم قانون قيمة العمل، وكمفكرين للبرجوازية الصاعدة التي تغذّت على عصر التنوير وتقديره للعقل؛ وجدوا أن من الطبيعي وضع العمل في مركز التحدّي الذي سعوا لحلّ شفرته، وإلا اضّطروا لرفض الاعتراف باستحقاق رجال الأعمال لأرباحهم، التي تمثّل تعويضهم المشروع عن واجبهم بتنظيم عمليات العمل الفعّالة.

أما ماركس، فعلى عكس ما قيل كثيرًا، لم يؤيد "قانون القيمة" هذا، ولا حتى في أفضل إعادة صياغة له؛ فمشروعه كان أكثر طموحًا: تأسيس نقد جذري للمجتمع عمومًا، بدءًا من نقد الرأسمالية، ثم البناء لأجل البديل، وقد اكتشف أن مفهوم القيمة الاجتماعية كامن في صميم مشروعه.

وعلى أيّ حال، هذا ما نتج عن قراءتي لماركس، والتي تعطي أهميةً كبيرة للأنثروبولوجيا، ففي هذه القراءة، العمل شيء فريد بالنسبة للأجناس البشرية، ويمثّل مُكونًا أساسيًّا في بناء المجتمع؛ ومن ثم فالعمل على هذا النحو، والقيمة الاجتماعية التي ينتجها، يمثّلان مفاهيم عبر تاريخية.

ومع ذلك فعبر مراحل متعاقبة من التاريخ، تظهر أشكال تنظيم العمل في أنماطٍ معينة، ولفهم هذه الأشكال، اكتشف ماركس حالاتٍ مختلفة من التنظيم الاجتماعي، وكيف أن كل حالة منها متزاوجة بوضوح مع مرحلة معينة من التاريخ، والشكل المُحدد للمرحلة الرأسمالية هو الشكل الاقتصادي، الذي أصبح مُهيمنًا على الأشكال الأخرى؛ وبالتالي فإن نقد الرأسمالية هو نقد لهذه الهيمنة –وهكذا فماركس بالتعريف معادٍ للاقتصادوية anti-economism- التي تتكشّف فعاليتها من خلال هيمنة الاغتراب الاقتصادي/التجاري.

ويسمح لنا مفهوم القيمة الاجتماعية باكتشاف تاريخية الرأسمالية، فيبدأ نقد ماركس للاقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكي (سميث وريكاردو) من الحاجة، بالضرورة، لتحويل مركز ثقل التحليل، من التمظهرات السطحية (النظام العياني من الأسعار والدخول و"السوق" والموجات المتذبذبة حول سطح البحر)، إلى أعماق الإنتاج المحكوم بقانون القيمة واستخلاص فائض القيمة، والتي تمثّل الشكل المُميّز للرأسمالية لاستخلاص فائض العمل.

ومن دون هذا التحوّل في التحليل من الظاهري إلى الجوهري، من الخارجي إلى الحقيقة المخفية؛ لا يمكن لأي نقد جذري للرأسمالية أن يوجد، ومهما كانت الزاوية التي نفحص من خلالها المجتمع، خصوصًا وبشكل واضح من الزاوية الاقتصادية، فإن

العمل البشري يبقى مركزيًّا بالنسبة لأي فكر؛ فلا يوجد مجتمع، قديم أو معاصر أو مُستقبلي، يمكن تجريده من هذه الحقيقة الأساسية، فهي ما تحدّد الكيان البشري، فرديًّا واجتماعيًّا، لكن الظروف الخاصة التي يُظهِر من خلالها العمل نفسه، تحدّد طبيعة كل مجتمع.

ولا يظهر ذكاء ماركس في فهم هذا، فآخرون سبقوه لذلك، بل في تحليله الدقيق لهذه الظروف، بدءًا من الرأسمالية، ثم بطريقة تشكيلها، والعودة للوراء في التاريخ لقراءة كيف كانت في الماضي (فالتشريح البشري هو ما يمكّننا من فهم –وقراءة– تشريح القردة)، ولم يكن من قبيل الصدفة أن كانت موسوعة القرن الثامن عشر هي الكتاب العظيم للعمل -عمل المزارعين والحرفيين وحفاري القنوات والآبار وبناة القلاع والقصور– الذي وصفه بدقة في كافة مجالاته.

ولم تستطِع البرجوازية –رغم حدود مشروعها بالنسبة لمجتمع طبقي جديد– أن تستوعب في فكرها الاجتماعي المكانة المركزية للعمل، وأقول هنا "فكر اجتماعي"، لا "علم اجتماعي"؛ لتجنّب الوقوع في الفخ الذي وقعت فيه الوضعية التجريبية، بالخلط بين العلوم الاجتماعية والطبيعية، ودعوني أكررها مرةً أخرى: في كافة مراحل التاريخ الإنساني، ومهما كانت علاقات القوة الاجتماعية التي تكيّف الأعمال المادية بها، لا يمكن فصل العمل عن المعرفة العلمية والتقنية المناسبة للفترة، ولا عن

الظروف الطبيعية (الإيكولوجية) التي تحدث ضمنها، ولا تختلف معالجة هذه الأبعاد، غير المنفصلة، باعتبارها منفصلة، عن سلوك اللاهوتيين الذي يفصلون بين الروح والجسد.

إن العمل دائمًا شيء مادي، بمعنى أن ممارساته المُتعمّدة الحقيقية تنتج آثارًا حقيقية، سواءً كانت مُجسّدةً في أشياء أم لا، فهذا التمييز ثانوي؛ كون هذين الشكلين (التجسّد في أشياء مادية من عدمه) متكاملين لا متبادلين.

ولهذا أعتبر حركة الفكر الاجتماعي البرجوازي نحو رفض المكانة المركزية للعمل، توجهًا طبيعيًّا مرافقًا للتطور الذي حوّل البرجوازية المنتصرة إلى طبقة طفيلية جديدة، ولهذا فمن الآن فصاعدًا ستكون مهمة هذه الطبقة هي إيجاد طريقة ما لشرعنة التبطّل؛ ما جعلهم مضطرين للاعتقاد بأن الملكية بذاتها وفي حد ذاتها مصدر لدخول الملكية؛ ولهذا تجرّد البرجوازية العمل الذي تستغلّه من خصائصه، لتضع مكانه إنتاجية مُلفّقة للزمن أو للنقود؛ فيصبح المال "يلد" (وهذا صحيح بالنسبة لمالكه) دون أي دور للعمل والإنتاج، اللّذّين من دونهما لا يمكن للمال أن "يتناسل".

وقد حلّل ماركس هذه العملية العقلية كشكل من الاغتراب، تحتاجه البرجوازية لترسيخ مفهومها عن الواقع الاجتماعي، وبالنسبة لي فلهذا التحليل قوة لا نظير لها.

ويمثّل عنوان كتاب الاقتصادي الإيطالي بييرو سرافا -إنتاج السلع بواسطة السلع- مثالًا جيدًا لهذا الاغتراب، فبطرح جميع السلع التي أخذها سرافا في نموذجه بالاعتبار أرضًا -المنتجات النهائية والمواد الخام واستهلاك العمال من الغذاء-، ماذا نجد؟ لا شيء بالتأكيد غير العمل الذي يضع هذه الأشياء معًا ليحوّلها بعضها إلى بعض، فالواقع أنه دائمًا إنتاج السلع بواسطة السلع والعمل.

وتستمر الخطابات ما بعد الحداثية المعاصرة في الحديث عن هذا الفكر، الذي ينكر الواقع، ليُحلّ محله الصورة المُغتربة الضرورية للتغطية على الواقع، كالقول مثلًا بأن المجتمع المعاصر مجتمع خدمات، ولم يعد مجتمع إنتاج مادي؛ لأن السياحة والوجبات المُنتجة خارج المنزل تتزايدان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فيما الحقيقة أن انخفاض الصناعة التحويلية ليس بالشيء كبير الدلالة؛ فبفحص الواقع الكامن خلف الواقع المباشر، نجد أن هذه الخدمات تتطلب إنتاجًا مُعتبرًا للسلع المادية: فلا سياحة بلا سيارات أو طائرات أو طرق أو سكك حديدية، ولا وجبات خارج المنزل دون مطاعم ومواد غذائية وما شابه.

ويصاحب اختفاء العمل من الفكر الاجتماعي البرجوازي -الكافي لوصفه بالتفسّخ والانحطاط (وهي الصفات التي لا أتردّد في استخدامها)- خطاب غريب بشكل مماثل عن اختفاء

البروليتاريا، وهو خطاب ينتشر في ذات اللحظة التي تجري فيها عملية معاكسة: التعميم المتسارع للبلترة proletarianization، والذي يأخذ شكل تعميم العمل المأجور في المراكز الرأسمالية، ونمو هذا العمل بسرعة مذهلة في التخوم.

وبالطبع، فهذه البروليتاريا المُعمّمة، التي تواجه الاحتكارات المُعمّمة، تواجهها وهي في حالة تجزؤ وتشتت، فمن بين أشياء أخرى، هي مُنقسمة ما بين أشكالها الغالبة في المراكز –المرتبطة ضمنًا بأنماط هيمنة النظام العالمي وتقسيم العمل الدولي– من جهة، وأشكالها الخاصة في التشكيلات التابعة من جهة أخرى.

وفي المراكز، نجد نسبة متزايدة من العمال، باعة قوة عملهم ومن ثم بروليتاريين، يجدون عملًا في القطاعات الاقتصادية التي تؤمّن الهيمنة العالمية لرأس المال المُعولم للاحتكارات المُعمّمة: البحث والتطوير في اختلاق حاجات جديدة، والمعلومات وتشويه المعلومات، والمالية، والصناعات العسكرية، أما في التخوم فتتعايش بروليتاريا صناعية مُتنامية بسرعة مع فلاحين مُفقرين ومقموعين ونمو مذهل لكتلة عاملة في ما يُعرف بـ "القطاع غير الرسمي".

وهكذا فما نحتاجه ليس الحديث الفارغ والمُضّلل عن اختفاء البروليتاريا، بل التركيز على تحليلات ملموسة للتجزؤ المُعمّم للبروليتاريا؛ لأن مثل هذه التحليلات فقط ما يمكّننا من الاقتراب من إجابة السؤال الحقيقي الوحيد: هل تستطيع هذه البلترة

المُعمّمة أن تطور وعيًا طبقيًّا بالمعنى اللوكاتشي؛ لتصبح مُستعدة لتحدي التحوّل لطبقة عالمية وقائدة لمشروع مجتمع لا طبقي وحاملة للشيوعية كمرحلة حضارية أعلى؟ وأقول "تصبح"؛ لأن المشاهدات الواقعية لا تشير لشيء من هذا القبيل؛ فأشكال وعيها (لا وعيها المُوحّد) بالانتماء لمجموعات اجتماعية مُختلفة (بدلًا من الطبقة البروليتارية المُعمّمة) تحت السيطرة.

فهل من الممكن تجاوز هذه المرحلة الطفولية من الوعي الاجتماعي؟ أم أن هذه مجرد أمنية يوتوبية (بالمعنى المُبتذل للاستحالة)؛ لأنها ستكون غريبة عن الطبيعة البشرية، إن لم تكن متناقضة معها؟

يحاول الفكر الاجتماعي البرجوازي أن يوهمنا بذلك، باستبدال الأنثروبولوجيا الجينوية أو النفسوية بأنثروبولوجيا ماركس، ببعض الحجج التي تبدو ضعيفة جدًّا بالنسبة لي.

إن الماركسية، مفهومةً باعتبارها جهدًا لتحليل الواقع نقديًّا لتجاوزه، لا كتفسير لماركس، تبدو لي كصندوق الأدوات الأكثر فاعلية للوصول إلى استجابة للتحدي، سواءً من خلال الفكر (بالتجديد والإبداع في الخيال، والدقة في التحليل الملموس) أو من خلال الممارسة (تحديد الأهداف الاستراتيجية للنضال في كل مرحلة من مراحل تطوره)، فلم تَشِخِ الماركسية، بل على العكس، هي أكثر ضرورةً من أي وقت مضى.

ولا يعني هذا أني أري فيها دينًا يتكشّف عن جيده مع مضي الزمن، بل من خلال تطبيق الماركسية على الماركسية نفسها؛ نفهم أنه سيكون من الضروري تجاوزها عندما تصل الإنسانية إلى الشيوعية، أي مرحلة المجتمع اللاطبقي الأعلى حضارةً، وحتى ذلك الحين، ستظلّ الماركسية الفكر الاجتماعي الأكثر فاعلية؛ ومن ثم الأكثر علمية، لفهم المجتمع الطبقي والعمل على تفكيكه.

وهكذا فالاختلافات التي تفصل ما ينتج عن عمل "السوق" (ذلك المصطلح الضعيف الذي يخفي العلاقات الرأسمالية التي تُؤطره) عما يفعل المنطق الأعلى للقيمة الاجتماعية، لا تعني "خطأ" ماركس، بل على العكس، هي تظهر المحتوى النقدي الكلي لمشروعه، وصحة تفسيره للطبيعة التاريخية للرأسمالية.

وسأقدّم في هذه الدراسة صورة شاملة للاختلافات التي تفصل نظام الأسعار والدخول الظاهر للعيان بالنظام الرأسمالي، عن نظيره الخاص بالقيم كما حدده ماركس، ومن المُؤكّد أن القوى الفاعلة المُحددة لهذه الفجوات لم تبق على حالها وبذات هويتها عبر القرنين التاسع عشر والعشرين؛ لذا فمن المهم تحديد السمات الخاصة بالمراحل المتعاقبة التي مرّ بها النظام الرأسمالي حتى تكشّف عن شكله النهائي، من الثورة الصناعية بدءًا من نهاية القرن الثامن عشر، وحتى وقتنا الحالي، كذا من المهم تحديد طبيعة القوى التي يجب تحليلها لاستجلاء نشاطها،

فهذه القوى تظهر سماتها الذاتية الخاصة بها، بحسب ما إذا كنا نتعامل مع تكوين اجتماعي تاريخي معين (إنجلترا الفيكتورية، أو الإمبراطورية الألمانية في الفترة 1870-1914م، أو الولايات المتحدة قبل أو بعد الحرب الأهلية، أو الهند البريطانية، أو الإمبراطورية العثمانية، أو مصر القرن التاسع عشر، أو دول الاتحاد الأوربي اليوم، أو الدول الصاعدة هذه الأيام)، أو ما إذا كنا نتعامل مع النظام الرأسمالي المُعولم في لحظة معينة من تاريخه (1840، أو 1880، أو 1930، أو 2010).

لذا فما يهمّ هو تحديد الملعب –محلي أو عالمي– الذي تعمل فيه هذه القوى المختلفة.

إن الطريقة التي تعمل بها القيمة الاجتماعية –كما صاغها ماركس- تصوغ التعبيرات عن عقلانية اختيار إنتاج قيم استعمالية معينة على أساس منفعتها الاجتماعية، أي بعبارة أخرى فائدتها للمجتمع البشري، وهي عقلانية تتجاوز العقلانية التي تعيد إنتاج نظام الإنتاج الرأسمالي، تلك العقلانية الرأسمالية التي تحكم تراكم رأس المال، القائمة على استخلاص فائض القيمة، حيث لا يتخذ المجتمع القرارات الاقتصادية، بل الرأسماليون، ويؤطر "نظام الأسعار والدخول" العقلانية التشغيلية لهذه القرارت؛ ولهذا ستكون القرارت الاقتصادية المُتخذة في إطار النظام الواقعي/الإمبريقي للأسعار والدخول (المُعرّفة هي نفسها باعتبارها تقسيمًا للقيمة المُنتجة -المُسمّاة بـ"القيمة المُضافة"- بين

الأجور والأرباح) مختلفةً عن تلك التي قد تُتخذ في إطار متطلبات قانون القيمة الاجتماعية، الذي يعتمد –في الاشتراكية القادمة- على مبدأ الإدارة الاجتماعية الجماعية للقرارات الاقتصادية.

إن الرؤية الاجتماعية والتاريخية العامة للبرجوازية (رؤيتها للعالم – Weltanschauung) تستلزم الاعتقاد بطبيعية الرأسمالية، وتحقيقًا لهذه الغاية تحاول النظرية الاقتصادية البرجوازية أن تثبت أن طريقة صنع القرار ضمن الإطار الواقعي للأسعار والدخول يؤدي إلى تخصيص رشيد للموارد (العمل ورأس المال) يطابق المخرجات المُختارة المُثلى لقيم الاستعمال الاجتماعية، لكنها لا تستطيع أن تفعل ذلك سوى بسلسلة من الحجج الإنشائية عن الإنتاجيات المنسوبة لمختلف "عوامل الإنتاج" (العمل ورأس المال)، على النقيض من مفهوم ماركس للإنتاجية الحقيقية الوحيدة، الخاصة بالعمل الاجتماعي.

وينطوي هذا الاختلاف الأساسي على رؤية مختلفة للواقع الاجتماعي، وبالتالي للمنهج العلمي اللازم لتحليله، تنبع من التباين بين رؤيتين أنثروبولوجيتين، لهذا يربط مفهوم ماركس التحليل الصارم للقوانين الظاهرة الحاكمة لإعادة إنتاج نمط الإنتاج الرأسمالي (كما يتجلّى، فضلًا عن ذلك، في لحظة ومكان محددين)، بتحليل مُجمل القوى التي تشكّل الهياكل الاجتماعية وتحدد تطورها؛ ما يمثّل موضوع دراسة المادية التاريخية.

وسوف أقول المزيد حول هذه الاستنتاجات العامة في نهاية

هذا المقال، والتي ستستند على تقييم ملموس لمختلف الأسباب الحاكمة لتفارقات نظامي "القيم" و"الأسعار والدخول" المُشار إليهما، كذا حول تقييم أداء القوى التي يُقال إنها تحدد هذه الأسباب، وتؤدي إليها.

وبادئ ذي بدء، سأطرح بعجلة تعدادًا سريعًا للأسباب الحاكمة لهذه التفارقات:

1. الملكية والريع العقاري.
2. السيطرة على رأس المال النقدي ومعدل الفائدة.
3. حركة رؤوس الأموال وتحويل القيم إلى أسعار إنتاج.
4. تغيرات نظام تحديد الأسعار، المرتبطة بتحول الرأسمالية إلى رأسمالية احتكارية.
5. قيام نظام السعر على أساس نظام نقدي قائم على نقود سلعية (المعدنية، وخصوصًا الذهب).
6. التحول عن هذا الأساس، تماشيًا مع التخلي عن قاعدة الذهب.
7. التفارق بين قياس العمل الاجتماعي بوحدات العمل المجرد وقياسه بالأجر العيني.
8. تحويل نظام السعر، الضروري للانتقال من تحليل التكوين الاجتماعي المحلي (الوطني) إلى تحليل النظام الرأسمالي العالمي، والذي يربط التكوينات المركزية المهيمنة بالتكوينات التخومية الخاضعة ضمن علاقة اعتماد غير متكافئ.

9. الآثار المترتبة على نظام أسعار "الطفيلية المالية"، أي تقدير "قيمة" "رأس المال" من خلال صكوك الأسهم التي تمثل شكل الاستحواذ الخاص على هذا "الرأسمال" (سيتم تفسير ما بين علامات الاقتباس بشكل أوسع في مناقشتي لهذه المسألة).

ولقد سبق وعبّرت فعلًا عن وجهات نظري في كل من هذه الموضوعات المختارة التسعة في مختلف كتاباتي القديمة والحديثة، والتي سوف أستعيدها عبر النقاشات التالية وفي المراجع الختامية، والتي لهذا السبب، يبدو مفيدًا تقديم توليف لها هنا.

إننا نجد في الفصل بين الواقع العيني وأساس النظام الذي عبر عنه قانون القيمة الاجتماعية -بعبارة أخرى طريقة عمل ذلك القانون- لكل سبب من أسباب التفارق بينهما سمته الخاصة، وقد عمل بعضها باستمرار عبر هذه القرنين، وإن كان في ظل ظروف مكانية وزمانية شكّلت الطرائق الخاصة التي تجلّى عبرها، بينما ظهر البعض الآخر فقط مع الانتقال من مرحلة من التطور الرأسمالي إلى المرحلة التالية لها: خصوصًا مع الانتقال من الرأسمالية "التنافسية" (سيتم تفسير معنى علامات التنصيص) إلى الرأسمالية الاحتكارية، ثم من الشكل الأوّلي للأخيرة (من 1900 إلى 1970م) إلى ما أدعوه "الرأسمالية المعاصرة للاحتكـارات المُعمّمـة والمُوأمـولة (financialized)

والمُعولمة" (وسيتم شرح معنى التعبير كذلك).

وقد اعتمدت عرضًا تاريخيًّا لملاحظاتي واستنتاجاتي، مُقسمًا ذلك العرض على ثلاث مراحل متعاقبة من التكشّف المتتابع: (1) رأسمالية القرن التاسع عشر التنافسية، (2) المرحلة الأوّلية من الرأسمالية الاحتكارية (1900-1970)، (3) رأسمالية الاحتكار المُعمّم المعاصرة (ما بعد 1975م)، وميزة هذا التقسيم أنه يمكّننا من معالجة الآليات المختلفة لهذه التفارقات المذكورة؛ لإلقاء الضوء على الطبيعة الشاملة لأعمالها؛ أي بعبارة أخرى، دمج القوانين الاقتصادية الحاكمة لكل مرحلة محدودة زمنيًّا من الرأسمالية، في رؤية مادية تاريخية أوسع.

ويمكن تنفيذ هذه الطريقة إلى ما لا نهاية، بالنظر إلى شرائح الزمن بالقدر المطلوب وفي المواقع المُحددة بالمثل، لكن القيام بذلك يعني كتابة تاريخ للرأسمالية، وهو لا يمثل هدف هذا العمل الأكثر تواضعًا بكثير، وأرجو أن يعذرني القارئ لما يمكن اعتباره إفراطًا في التبسيط، والذي آمل ألا يكون مفرطًا حد إبطال الاستنتاجات.

وسأركّز عبر صفحات هذا الكتاب القصير، بشكل خاص، على الموضوعات الساخنة التي لم تؤد فقط لدفع نقاد ماركس لسكب كثير من الحبـــر، بل التي أشعلـــت كذلك نقاشات عاصفة بين الماركسييــن، مثل: مشكلة التحويل مـــن القيمة إلى السعر، العمل المجــرد، العمــل المنتج وغير المنتج، قانون ميل الربح (للانخفاض-

المترجم)، طبيعة النقود، تعريف القيمة الاستعمالية، التوازن الاقتصادي العام، ومسألة الفائض.

ويجبرني ضيق مساحة هذا العمل على تقديم صيغ قد تبدو مُبسّطة حد الفجاجة، خصوصًا بالنسبة للقارئ غير المطلع على تفاصيل هذه المسائل التي قدمتها في أماكن أخرى، وسأكتفي بإشارات موجزة عنها فقط في هذا العمل، وعلى أي حال، فأنا لن أعرضها بروح جدالية، فلا أقلل من شأن أولئك الذين يقرؤون ماركس بشكل مختلف عني، بل أتمنى فقط تعميق نقاشاتنا؛ فشاغلي الوحيد هو إعطاء دفعة للنضالات في سبيل تحرير العمال والشعوب.

رأسمالية القرن التاسع عشر التنافسية:

تزعم الأسطورة العصرية أن الرأسمالية الصناعية تنتمي إلى ماضٍ بائد، وأن الرأسمالية المعاصرة من الآن فصاعدًا ستكون قائمة على الخدمات، لا الإنتاج المادي، الذي ستحل محله رأسمالية وصفوها بالمعرفية، ولن أكرر هنا ما كتبته سابقًا حول هذا الخطاب المريب، دون أن أتجاهل بالطبع التحولات الهائلة التي تفصل رأسماليتنا عن تلك التي كانت في القرن التاسع عشر.

وربما لنقص في خيالي اللفظي، سأكتفي بتسمية رأسمالية القرن التاسع عشر بالرأسمالية "الملموسة"، بينما سأسمي

رأسمالية عالمنا المعاصر، بالرأسمالية "المجردة". فالرأسمالية في الشكل المكتمل الذي اتخذته ابتداءً من الثورة الصناعية، وامتدادها خلال القرن التاسع عشر، تتطابق مع واقع تاريخي ملموس، كانت أبعاده حاسمة لفهم منطق عملها، فالطبقة الجديدة ذات السيادة على التطور الاقتصادي، والصاعدة باطراد إلى موقع الهيمنة الطبقية على النظام السياسي، كانت تتألف من أناس وعائلات مرتبطين بكيانات اقتصادية، فكانوا ملاك رأسمال (أو عناصره الأساسية)، من مصانع وبيوت تجارية ومؤسسات مالية متخصصة، فشكّلوا "برجوازية محددة المعالم" تمارس الإدارة الاقتصادية مباشرةً، من خلال ملكياتهم الخاصة، عبر منافسة فعالة بين رؤوس الأموال (وبالتالي بين الرأسماليين، البرجوازيين)، وكانت هذه هي المنافسة الملموسة التي حللها ماركس لفهم تحول نظام القيم إلى نظام أسعار.

وليس من الخطأ وصف رأسمالية منتصف القرن التاسع عشر تلك -بما فيها من معايير وشروط لتأسيسها في أوربا المتقدمة (إنجلترا وأسكتلندا، فرنسا، بلجيكا، رينلاند، ونيوانجلاند)- بـ "الملموسة"؛ لكونها كانت متجسدة في حقائق اجتماعية مرئية، وهي: البرجوازية، مالكة مواقع الإنتاج المادي نفسها، فكانت ملكية وسائل الإنتاج مجتمعة في مؤسسات إنتاجية، سواءً أكانت شخصية أو عائلية، أو بشراكة عدد قليل من البرجوازيين المترابطين، حيث تواجد العديد من الأماكن المتناثرة، التي تبلورت فيها علاقات الإنتاج الرأسمالية، فكان هناك تجار الحديد

ومالكو مناجم الفحم ومصانع النسيج وبيوت التجارة والبنوك، وكان لكل منها مالكها الخاص، وكانت المنافسة بين الرأسماليين (وبالتالي بين رؤوس أموال مختلفة الملكية) حقيقية ومعتمدة على نظامين من المنطق.

فكانت هناك منافسة بين الشركات داخل نفس المجال، منافسة في إنتاج نفس نوع القيم الاستعمالية، كالمنافسات داخل نطاق مجموعات من الغزالين والنساجين ومناجم الفحم وبيوت التجارة، وهي منافسة أجبرتهم على تقنيات الإنتاج المبتكرة، أي استخدام آلات أكثر كفاءة وطرق أكثر فاعلية لتنظيم العمل، لكن مع ذلك، يجب أن ندرك أن عقلانية هذا الاستخدام، كعقلانية هادفة إلى خفض تكلفة الإنتاج لكل وحدة قيمة استعمالية، لا تؤدي لتحقيق ذات النتائج التي قد تنتج عن استخدام هادف لخفض التكلفة الاجتماعية لهذا الناتج، مُقاسةً بكمية العمل الاجتماعي المجرد المُستهلكة لهذا الغرض.

لكن كانت هناك كذلك منافسة بين الفروع المنتجة لأنواع مختلفة من قيم الاستعمال، فكان فائض القيمة -مُتناسبًا مع كمية العمالة المباشرة المُوظفة في الإنتاج- يأخذ شكل ربح، من خلال تقسيم رؤوس الأموال بين فروع إنتاج ذات تكوينات عضوية مختلفة من رأس المال، أي بمعدلات مختلفة من رأس المال الثابت (المدخلات غير البشرية) إلى رأس المال المتغير (العمل البشري)، وكان هذا هو التحول الشهير من قيم إلى أسعار إنتاج.

ويعالج ماركس هذين النوعين من المنافسة بين الرأسماليين؛ ما يسمح بالانتقال من القيم إلى أسعار الإنتاج، وإلى أسعار السوق، وتستدعي هذه المعالجة بعض التحديدات حول طبيعة مشروع ماركس، وإنتاجية العمل، ومسألة تحول القيم إلى أسعار إنتاج، ومفهوم العمل المجرد، وميل معدل الربح عبر الزمن.

مشروع ماركس:

كان مشروع ماركس، في تحليله النقدي لرأس المال، هو فصل نمط عمل قانون القيمة الرأسمالي، عن قناعِه المتمثل في مظاهر عمل الأسواق، ومن الواضح كيف أن هذا يمثل خيارًا غير مفهوم بالنسبة للاقتصاد البرجوازي، الذي يعتقد، بروحه المتميزة بالمنطق الشكلي والوضعية الإمبريقية، أنه يستطيع فهم "الواقع" مباشرةً.

لكن مشروع ماركس من نوع مختلف، فلا يمكن فهمه سوى بفهم معنى العنوان الفرعي لكتابه "رأس المال"، نقد الاقتصاد السياسي؛ إذ لا يقوم هذا النقد على إحلال "نظرية اقتصادية جيدة" محل أخرى يراها سيئة أو غير كافية، بل يقوم على تسليط الضوء على حالة هذا العلم الجديد، فماركس يحاول إجابة سؤال جديد، وضعه وحده: في أي نوع من المجتمع، نتج هذا العلم الاقتصادي؟ ما الرؤية الاجتماعية التي سمحت له بالظهور؟ وما

الحدود التي تقيّد هذه الرؤية؟

وقد اكتشف ماركس الطبيعة الخاصة للرأسمالية، على النقيض من الطرائق التي تنظّمت بها المجتمعات السابقة، وتكمن هذه الطبيعة في حقيقة أن العامل الاقتصادي ليس مجرد "محدد في التحليل الأخير"، بل إنه يصبح العامل المسيطر مباشرةً، لذا يصبح الاقتصاد مستقلًّا، ويحرر نفسه من خضوعه السابق للعامل السياسي/ الأيديولوجي المميز للأنظمة السابقة.

إن الاغتراب الاقتصادي والتجاري -المناسبين للرأسمالية- يعطي الآن وضعًا جديدًا –يمثل واقعًا موضوعيًّا محكومًا بـ "قوانين" تعمل في المجتمع كقوى خارجية- للممارسات الحاكمة لإعادة إنتاج النظام الرأسمالي، واتسعت المساحة لعلم جديد يهدف لاكتشاف هذه القوانين، لكن طموح ماركس كان يتجاوز اكتشاف هذه القوانين، فقد كان يستهدف وضع تلك القوانين الظاهرة الحاكمة للرأسمالية ضمن بانوراما تاريخية أكثر اتساعًا، متجاوزًا الرأسمالية، وليحقق ذلك كان عليه أن يذهب عبر طريق ملتو، عن طريق تحليل العمل الاجتماعي والقيمة.

وقد مكنه هذا الالتفاف من فهم كيف يتخذ العمل الاجتماعي في ظل الرأسمالية أشكالًا مختلفة عن تلك التي ظهرت له في الفترات السابقة، وكيف يهيمن عليه في ظلها رأسمال (مستغل)، وكذلك كيف تخفي القوانين الظاهرة الحاكمة للتراكم (تثمين رأس المال) هذه الهيمنة، وبعبارة أخرى، كيف يأخذ نتاج استغلال

العمل الاجتماعي شكل الأرباح لشرائح مختلفة من رأس المال والملكية التي تملكها وتسيطر عليها، الطبقة المهيمنة الجديدة، البرجوازية؛ فتحول القيم إلى أسعار يقع في صلب هذا التحليل.

إنتاجية العمل الاجتماعي:

في تحليل ماركس، توجد "إنتاجية" واحدة فقط، هي إنتاجية العمل الاجتماعي، تتحدد بكمية العمل المجرد التي يحتويها المنتج السلعي الذي صنعته مجموعة من العمال، وتتحسّن إنتاجية العمل الاجتماعي، عندما يستطيع المجتمع أن يخصص كمية أقل من العمل المجرد (المباشر وغير المباشر)، لإنتاج وحدة محددة من القيمة الاستعمالية، وهو التحسّن الذي ينتج عن التقدم في التكنولوجيات التي يتم توظيفها في العمليات الإنتاجية، على أساس المعرفة العلمية للمجتمع.

ومن الممكن مقارنة إنتاجيات العمل الاجتماعي في وحدتين إنتاجيتين تقدمان نفس القيمة الاستعمالية، لكن من غير المعقول مقارنتها عبر فروع إنتاج تقدم قيمًا استعمالية مختلفة؛ لذا فمقارنة الإنتاجية العامة للعمل الاجتماعي في فترتين متعاقبتين من تطور الرأسمالية (أو على نطاق أوسع، من التطور التاريخي)، أو في نظامين مختلفين (بلدين مثلًا)، إنما تتم بالقياس التناظري analogical reasoning، فنحصل على قياس لهذه

الإنتاجية العامة بحساب المتوسط المُرجّح للتقدم في إنتاجيات الفروع المختلفة لتحقيق قيم الاستعمال المتماثلة لكل منها، وهو حساب تقريبي بطبيعة الحال؛ حيث إن عدد القيم الاستعمالية، في المُجمل المُفترض أخذه بالاعتبار، يكون دائمًا أكبر بكثير من العدد الممكن حسابه، كما أن الترجيح نفسه يعتمد جزئيًّا على تطور الإنتاجيات في كل فرع من الفروع المعنية.

وكما قلت، يعبّر قانون القيمة الذي صاغه ماركس، والمُعتمد على مفهوم العمل المجرد، عن عقلانية المنفعة الاجتماعية لقيمة استعمالية معينة، وهي ليست العقلانية التي تحكم إعادة إنتاج -المُوجهة باستخلاص فائض القيمة- نمط الإنتاج الرأسمالي.

ورغم أن نظام القيم مستقل عن معدل استخلاص فائض القيمة، فإن نظام الأسعار نفسه غير منفصل عن توزيع الدخول؛ ما أفشل محاولة بييرو سرافا تحديد وحدة قياس تسمح له بتحرير هيكل الأسعار من تبعيته لنظام التوزيع، ولا تصل النظرية الاقتصادية البرجوازية -التي تدّعي أن السوق التي تظهر من خلالها الأسعار، تنتج تخصيصًا عقلانيًّا للموارد- إلى هذا المفهوم إلا بالتقسيم المصطنع للإنتاجية إلى "مكونات" منسوبة إلى "عوامل الإنتاج" المختلفة، ورغم خلوّ هذا التقسيم من القيمة العلمية، وقيامه على مجرد حجج إنشائية، فهو "مفيد" لأنه الطريقة الوحيدة لإضفاء الشرعية على أرباح رأس المال.

والطريقة التي يستخدمها هذا الاقتصاد البرجوازي لتحديد

"الأجر"، مثل الإنتاجية الحدية لإنتاجية "آخر عامل مُستأجر"، تنبع من نفس الحشو الإنشائي، وتحطيم وحدة ما هو جماعي (أي العمل الاجتماعي-المترجم)، كخالق وحيد للقيمة، وفضلًا عن ذلك، فإنه خلافًا لتأكيدات الاقتصاد التقليدي غير المُثبتة، لا يتخذ أصحاب الأعمال قراراتهم عن طريق هذا "الحساب الحدّي".

إن التقدم في إنتاجية العمل الاجتماعي يعبّر عن نفسه بخفض كمية العمل المجرد الضرورية لإنتاج وحدة واحدة من نفس القيمة الاستعمالية؛ لذا من الضروري تحديد هذه الوحدة، وإمبريقيًّا، من المؤكد أن هذا ليس صعبًا جدًّا، فيمكن أن يكون لدينا: أمتار من القماش أو أطنان من الأسمنت أو سيارة بقدرة معينة من الأحصنة أو عدد معين من الساعات لمجالسة الأطفال أو نوع معين من الفحص الطبي، وهكذا فإدراك التقدم في إنتاجية إنتاجهم سهلة عمومًا في الأجلين القصير والمتوسط (أي حتى بضع سنوات)؛ فموديل سيارات هذه السنة له قيمة استعمالية مشابهة للخاصة بنظيره السنة السابقة.

وهكذا يمكننا قياس مكاسب الإنتاجية من سنة إلى أخرى، والعودة في الزمن بفترات قصيرة –ما يُسمى في الحساب الاقتصادي بالقياس بـ "الأسعار الثابتة"- لننتهي إلى أن الإنتاجية قد تضاعفت خلال أكثر من ثلاثين عامًا مثلًا، وإن كنا بهذه الطريقة "الرجوع بالزمن"، نتجاهل التغيرات التي تحدد القيمة الاستعمالية موضوع البحث.

فلنأخذ على سبيل المثال، النقل، يمكن نقل بشر بطائرة لمسافة تصل إلى 15 ألف كم في يوم واحد، ما كان يتطلب لتغطيته منذ مئة وخمسين عامًا، 365 رحلة بالحافلة والسفينة الشراعية لعام كامل، فهل نستطيع القول بأن الطائرة أكثر فاعلية (ولننظر لهذه الفاعلية كإنتاجية) من مُركب "الحافلة-السفينة" بالماضي القريب بأكثر من 365 مرة؟ أم يجب أن نقارن مدة العمل الاجتماعي الضروري اليوم لإنتاج طائرة (وقسمة هذه المدة على عدد الركاب/كيلومترات المنقولين في السنة الواحدة)، بما كان ضروريًّا منه في الماضي لإنتاج الحافلة والسفينة (مقسومًا على عدد الركاب/كيلومترات/السنة بنفس الطريقة)؟ إنه عمل مستحيل تقريبًا، فضلًا عن أنه بلا فائدة نوعًا؛ لأن القيم الاستعمالية موضوع البحث لم تعد هي نفسها، ولا الحاجات المعتمدة عليها.

وقد أشار ماركس بحق، إلى أن أنماط الاستهلاك ليست معطيات مُسبقة بالنسبة لقرارات الإنتاج، بل على العكس، الإنتاج هو ما يعطي أوامره للاستهلاك.

وفي بعض المجالات يكون قياس "مكاسب الإنتاجية" أكثر إشكالية، بل ووهمية وخداعًا؛ لأن القيم الاستعمالية موضوع المقارنة، غير قابلة للمقارنة، فهل نستطيع القول بأن دواء اليوم يعادل "مرة ونصف" نظيره منذ قرن مضى، "فعاليةً" أو "إنتاجية"، انطلاقًا من ارتفاع متوسط الأعمار بنسبة 50%؟

فيما الواقع أنه مثلًا، بقياس التكلفة المتزايدة للصحة، من سنة إلى أخرى، كنسبة مئوية من إجمالي النفقات التي تكّون الناتج المحلي الإجمالي، نجد تلك النسب (القابلة للمقارنة بين الولايات المتحدة وأوربا الغربية) تعطي نتائج مختلفة؛ فلا بدَّ إذن من وجود معايير أخرى للاختيار الجماعي، لا يمكن اختزالها في الاختيارات المُحددة بالعقلانية الاقتصادية (الرأسمالية في هذه الحالة) المُفترضة.

مشكلة التحويل:

لقد سُكب كثير من الحبر حول مشكلة التحويل، والتي تتضمن في الواقع فارقًا ضروريًّا بين معدل الربح كما يتم قياسه في نظام أسعار الإنتاج ومعدله المُستخلص في نظام القيم، وقد عاملها الاقتصاديون كدليل على فشل مفهوم ماركس للتحويل، بينما قلت وكررت، في المقابل، إن هذا الفارق مُتوقع وضروري بالنسبة لأي شخص، ليس بعيدًا بأميال عن فكر ماركس وتمييزه بين المظاهر الخارجية المباشرة، والواقع المادي الجوهري خلفها، أي شخص ممن لا يختزلون التحليل العلمي في الملاحظة الإمبريقية المباشرة.

فلو كان معدلا الربح موضوع البحث متطابقين؛ لكان استغلال العمل في الأشكال المميزة للرأسمالية شفافًا، كما كان في الحقب

السابقة، فيعمل القن ثلاثة أيام في أرضه، وثلاثة أخرى في أرض سيده؛ ويكون معدل فائض العمل المُستخلص من استغلاله واضحًا ومباشرًا، لكن في ظل الرأسمالية، يتقنّع الاستغلال بالشكل السلعي المُعمّم للعلاقات الاجتماعية، فالبروليتاري يبيع قوة عمله، لا عمله نفسه، ويعبّر هذا القناع عن نفسه بالاختلاف بين معدّلي الربح.

وهكذا فتحليل شروط التراكم المُوسّع الذي قام به ماركس في المجلد الثاني من رأس المال، يقوم –بشكل منطقي تمامًا- على التمييز بين قسمين من الإنتاج، أحدهما منتج للسلع الرأسمالية، والآخر للسلع الاستهلاكية، ويركّز التحليل اهتمامه على جزء من النظام الإنتاجي محكوم مباشرةً بالنمط الرأسمالي.

إن المسألة هنا ليست مسألة نظرية في التوازن العام بين العرض والطلب، تماثل تلك الخاصة بالاقتصاد البرجوازي (الفالراسي أو السرافي)، فمعدل فائض القيمة في تطوره، هو محصلة لنتائج نضالات الطبقة العاملة ونمط توسّع الجزء الرأسمالي من النظام الإنتاجي، الذي يمتص (أو يُخضع) الأشكال الأخرى (الفلاحية والحرفية) من إنتاج السلع، ولا يميل النظام ككل لتوازن يمكن تحديده مُسبقًا، بل ينتقل من عدم توازن إلى عدم توازن آخر، فتحليل ماركس –خلافًا لتحليل الاقتصاد البرجوازي- لا يتبنى حتمية اقتصادية، مكانها في المجال الأوسع للمادية التاريخية.

لقد بنى ماركس نقده للرأسمالية، وللنظرية الاقتصادية التي تشرعن ملحقاتها، في عصر الرأسمالية التنافسية في القرن التاسع عشر، وشكّلت نظرية القيمة ونظرية تحول نظام القيم إلى نظام أسعار، المحور المركزي لهذا النقد، فيما كان الاقتصاديون البرجوازيون قبل ماركس (الاقتصاد التبريري vulgar economics لباتيست ساي وغيره)، وبشكل أكبر بعده، يركّزون جهودهم على محاولة إظهار أن خضوع المجتمع لمتطلبات الأسواق التنافسية المُعمّمة، سيؤدي إلى توازن عام لصالح التقدم للجميع، على المستويين الوطني والعالمي، وقد فشلت محاولتان عظيمتان في هذا الصدد (فالراس وسرافا) (انظر كتابي قانون القيمة المُعولمة)، كما أن واقع النظام العالمي أظهر أن الرأسمالية لا تؤدي إلى تناسق الظرف الاقتصادي على هذا المستوى، بل على العكس، تخلق استقطابًا متزايدًا.

مفهوم العمل المُجرد:

يحدد مفهوم العمل المجرد، الذي صاغه ماركس، القاسم المشترك بين أنواع العمل المختلفة، الذي يسمح بالجمع بين الأشكال البسيطة (غير الماهرة) والمعقدة (الماهرة) من العمل، فوحدة العمل المجرد هي وحدة مركبة تجمع، بنسب معينة، وحدات من العمل البسيط (دون مهارات) والعمل المعقد (بمهارات).

ومن السهل فهم ماذا يعني العمل البسيط (غير الماهر) والمعقد (الذي يتطلّب تدريبًا)، لكن مفهوم العمل المجرد ليس واضحًا بشكل مباشر.

فمنتجات مجتمع اليوم، ليست نتاج عمل عمال معزولين بعضهم عن بعض، بل هي نتاج عمل جماعي، بغض النظر عن أيهم أكثر مهارةً وتدريبًا أو العكس، وحيث لا معنى لهذا التمييز: فمساهمتهم مجتمعة هي ما تصنع هذه المنتجات، لكن هل يمكن القول بأن ساعة عمل المهندس وساعة عمل العامل، متساويتان في مساهمتها في القيمة المُنتجة؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فبأي نسب؟ يتجاهل الاقتصاد البرجوازي القيمة، بالخلط بينها وبين السعر (ما يُسمى بالسوق)، مُتجنّبًا السؤال؛ فبالنسبة له الأجور المختلفة للمهندس والعامل تعكس المنافع الاجتماعية غير المتساوية لمساهماتهم، ما يتضمّن تجاوزًا للسؤال بإنشائية بسيطة، تضع الإقرار أو التبرير محل التفسير.

وكنت قد اقترحت طريقًة لحساب النسب، لترتيب المساهمات المختلفة في تكوين القيمة، تقوم على حساب وقت التدريب اللازم لتكوين العامل الماهر، واسترداد تكلفة هذا التدريب على مدى حياته، وستفسّر هذه الطريقة نسبًا بين الأجور (أجر العمل الماهر إلى أجر غير الماهر) تبلغ واحدًا لواحد ونصف أو اثنين، وبالكاد أكثر من ذلك، وتبدو لي هذه الطريقة متوافقة مع طريقة ماركس، وتسمح باختزال العمل المعقد إلى العمل البسيط

(ولمزيد من التفاصيل أحيل القارئ إلى المقال الثالث من هذا الكتاب).

الآن لدينا مقياس أجور إمبريقي ذي حدود أوسع من تلك التي تتيحها تطبيقات مفهوم العمل المجرد، الذي لا يفسّر ما يمكن لذلك المقياس اشتقاقه –في عالم كالقائم- من التاريخ الطويل للتفاوتات والأوضاع الاجتماعية ذات القيم المختلفة، ومن الفقر النسبي (الباقي حتى في الدول الغنية) للثروة القابلة للمشاركة.

إن محاولة شرعنة التراتبية، كما يعبّر عنها مفهوم الإنتاجيات الحدية للعمل المُنجز من فئات مختلفة من العمال، لا تعدو أن تكون إنشاءً لفظيًّا، وتحاول الأيديولوجية الرأسمالية دائمًا تأكيد القيمة الإيجابية للتفاوت، سواءً في نطاق الأجور أو في نطاق الثروة الرأسمالية، بالاحتجاج بأنه مصدر للتقدم، فيما يؤكد الواقع أن التضامن يؤدي دورًا أكثر أهمية، ليس فقط في تحقيق التقدم الاجتماعي (كما تفعل الاتحادات والنقابات)، بل أيضًا، في تقدم العلوم والتكنولوجيا في جميع العصور التاريخية.

والآن إذا كان مقياس الأجور لفئات مختلفة من العمالة الماهرة يمتد على نطاق واسع، لنقل إنه يبدأ من مرة ونصف إلى مرتين أجر الكفاف (أي أجر العامل غير الماهر)، إلى ما هو أكثر، كثلاث إلى أربع مرات للبعض، ولمضاعفات أكثر بكثير لأقلية صغيرة، لنقل إنها "فائقة المهارة"؛ فسندرك أنه رغم أن أغلبية العمال يساهمون في تكوين فائض القيمة، وإن بنسب مختلفة (وفي

هذا السياق، يكون لتعبير "مُستغَل بإفراط super-exploited" بالنسبة لأغلبية الثلثين من كاسبي الأجور معناه)، فإنه توجد فئة من "فائقي المهارة" (وربما يكونون كذلك فعلًا في بعض الأحيان) تستهلك فائض قيمة أكبر من تلك التي يساهم بها عملهم في القيمة الكلية.

وقد يعتقد العقل التجريبي أنه يمكن حساب وحدة العمل المجرد، اعتمادًا على مقياس الأجور المرئي، بأخذ متوسط مُرجَّح للأجور الفعلية، ما أراه من جانبي متعارضًا مع مفهوم العمل المجرد، ولا يثبت التباعد الملحوظ بين الأجور وقوع ماركس في خطأ منطقي آخر، بل على العكس، يسمح الاعتراف بهذا التباعد، بتحديد نسبية العقلانية المُفترضة للمجتمع الطبقي، فالتفاوت الجوهري المميز للرأسمالية في توزيع الدخول، يرجع في المقام الأول إلى قوة ملاك رأس المال، التي تعمل على إخضاع بائعي قوة العمل.

ثم تأتي تراتبية الأجور كمُكمل، وإن كانت الأخيرة قد اكتسبت بعدًا جديدًا؛ حيث يقوم النظام المعاصر لرأس المال الاحتكاري المُعمّم، على المركزة الشديدة للسيطرة على رأس المال، مصحوبة بتعميم العمل المأجور، وفي هذه الظروف، يتم إخفاء جزء كبير من الربح في شكل أجور (أو أشباه أجور) للمستويات العليا من الطبقات الوسطى، التي تعمل كخدم لرأس المال؛ وبالتالي أصبح الفصل بين تكوين القيمة، واستخلاص فائض القيمة، وتوزيعه،

أوسع نطاقًا.

لكن ماذا عن تراتبية المكافآت في المستقبل البعيد؟ ألن يظل ضروريًّا في هذا المستقبل وجود مهندسين وعمال؟ الحقيقة أن الديالكتيك المادي للتطور القادم هو ما سيعطي إجابة على هذا السؤال، ففي الوقت الحاضر، يمكننا بالكاد أن نلمح إمكانات متنوعة بالخيال لا غير، كما يكشف لنا التأمل في مثل هذا السؤال، الطابع الوهمي لمحاولة مطلقة عقلانية النظام الرأسمالي.

إن العقلانية المطلقة للاقتصادي البرجوازي، تصبح نسبية في الفضاء الزمني المتجاوز للرأسمالية كمرحلة تاريخية، فعلى هذا النطاق، يمكن حتى أن تصبح غير عقلانية، كما سنرى على سبيل المثال، في تعاملها مع الموارد الطبيعية.

الاتجاه التاريخي لمعدل الربح:

تسمح مخططات ماركس لإعادة الإنتاج المُوسّع، بالتحديد الكمي لمعدل نمو الأجور الضروري لتحقيق التراكم، وهو معدل يتحدد بمعدلات نمو الإنتاجية في كلٍّ من القسمين الأول والثاني (السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية-المترجم).

فإذا تحقّق هذا الشرط؛ يتحدد معدل الربح بدوره، والذي - كما وضّحت في مكان آخر- لا يتخذ بالضرورة ميلًا هبوطيًّا، فهذا يتطلب زيادةً في التركيب العضوي لرأس المال، مُعبّرًا عنه

بسعر إنتاج، مرتبط بمعدل فائض قيمة لا يزداد هو نفسه بشكل ملحوظ، فهل لحدس ماركس الذي يدعم هذه الفرضية أي أساس؟

نعم، لكن فقط بقدر ما لا تعتمد الإنتاجية المتزايدة، على إنتاج نفس السلع الرأسمالية بكمية متزايدة (نموذج النمو الواسع extensive growth بدون تقدم في الإنتاجية)، بل على الابتكار، أي إنتاج سلع رأسمالية جديدة.

وفي الوقت نفسه، يقلل توسع العلاقات الاجتماعية الرأسمالية -العلاقات التي يتم التعبير من خلالها عن سلطة رأس المال- من قدرة العمال على جعل مستوى زيادات الأجور كافيًا لضمان التوازن الديناميكي للتراكم؛ وبالتالي يجد الاتجاه الجوهري المضاد لانخفاض معدل الربح طريقه للعمل.

باختصار، يظهر تاريخ التراكم المراحل المتعاقبة التي تميّزت أحيانًا بالميل الهبوطي لمعدل الربح، كما كانت الحال خلال "الثلاثين المجيدة" فترة ما بعد الحرب، عندما كانت الطبقات العاملة تستفيد من القوة السياسية الكبيرة، كما تميّزت أحيانًا أخرى بانتعاش ذلك المعدل كما حدث خلال العقود (1980-2010م)، رغم ما سببه هذا الانتعاش من مشكلة في تحقيق التوازن العام بين العرض والطلب في قطاع السلع الاستهلاكية.

إن حركة هذا التناقض المتأصل في الرأسمالية، لا يمكن تفسيرها فقط بعمل القوانين الاقتصادية، ولكن بعلاقة الأخيرة

بنتائج الصراع الطبقي، وهو الديالكتيك الذي تجاهله الاقتصاد البرجوازي، فيما أعطاه ماركس مكانته المُستحقة.

مسألة ريع الأرض وفائدة رأس المال النقدي:

كانت التفارقات بين نظام القيم ونظام الأسعار والدخول في رأسمالية القرن التاسع عشر، تتجاوز تلك المرتبطة بتحويل القيم إلى أسعار إنتاج، وناقش ماركس في رأس المال اثنين من هذه التفارقات، هي المتصلة بربع الأرض وبفائدة رأس المال النقدي.

وكنت قد تجرأت على التشكيك في النظرية الاقتصادية في ريع الأرض، التي يؤسسها ماركس على التركيب العضوي لرأس المال بين الزراعة والصناعة، والتي ينساها ماركس، فضلًا عن ذلك، عندما ينتقل بتحليله إلى مسائل المادية التاريخية، التي تطرح في سياقها: الصراعات والتحالفات الطبقية التي تربط كبار ملاك الأراضي بالفلاحين، في إطار أشكال مختلفة من التحالف ضد الطبقة العاملة.

أما موضوع الفائدة، فيثير أسئلة متصلة بوظائف النظام النقدي والدولة، والتي سأعود إليها لاحقًا.

الرأسمالية الاحتكارية الأوّلية للقرن العشرين (1900-1975م):

لم يكن ماركس، ولا المفكرون الماركسيون الرئيسون أواخر القرن التاسع عشر، يعتقدون ولو لوهلة أن النظام الرأسمالي كما كان موجودًا في عصرهم، قد وصل لبنية نهائية، بل أكّدوا، على العكس، على اتجاهات تطوره المحكومة بتكشّف منطقه، وفيما لاحظ ماركس، بحدس استثنائي، أهمية المظاهر الأولية للتحولات في شكل ملكية رأس المال: إنشاء الشركات المساهمة الأولى في المجالات ذات الأولوية التي تتطلب تجميع حجم كبير من رأس المال (السكك الحديدة والمناجم)، وتنبأ جميع الماركسيين في هذا الوقت بأن أشكال الإنتاج السلعي الصغير ستختفي حتمًا، ويتم استيعابها في رأس المال المتوسع.

ورغم ما تبيّن من أن رؤيتهم لهذا الاختفاء المُخطط، كانت خاطئة (انظر على وجه الخصوص لما قاله كاوتسكي عن مستقبل الإنتاج الزراعي)، فقد أكد التاريخ الفكرة التي قامت عليها رؤيتهم، بشأن تركز/ تمركز رأس المال، الناتجين عن المنافسة المحكومة بالنفي الذاتي الديالكتيكي؛ ولهذا عندما حلّل هوبسون وهلفردينغ في نهاية القرن التاسع عشر، الرأسمالية الاحتكارية الجديدة، لم يجدا ما يثير الدهشة بخصوصها بالنسبة لماركسيي تلك الحقبة؛ إذ كانت قد بدأت أول أزمة هيكلية طويلة للرأسمالية في سبعينيات القرن التاسع عشر.

إن تصوّر امتداد الرأسمالية التاريخي على مدى فترة طويلة، الذي أشرت إليه، يقترح تعاقبًا لثلاث حقب: عشرة قرون من

الحضانة من سنة 1000م في الصين إلى ثورات القرن الثامن عشر في إنجلترا وفرنسا، وقرن قصير من الازدهار الساطع (القرن التاسع عشر)، وربما انخفاض طويل شكّل بنفسه الأزمة الطويلة الأولى (في الفترة 1875-1945م)، ثم الثانية (بدأت سنة 1975 ولا تزال مستمرة).

وفي كلٍّ من هاتين الأزمتين الطويلتين، استجاب رأس المال للتحدي بنفس المعادلة الثلاثية:

- تركيز السيطرة على رأس المال.
- تعميق العولمة غير المتكافئة.
- أمولة إدارة النظام.

وقد أدرك اثنان من كبار المفكرين، هوبسون وهلفردينغ، فورًا الأهمية البالغة لتحوّل الرأسمالية إلى رأسمالية احتكارية؛ لا غرابة أن كان الأول بريطانيًّا، ابنًا للقوة المهيمنة في القرن التاسع عشر، ولا أنه أكد بشكل خاص على أشكال الأمولة الجديدة للنظام، ولا غرابة كذلك أن كان الثاني من ألمانيا-النمساوية، ثم الإمبراطورية الألمانية التي أطلقت تصنيعًا مُعجلًا، مدعومًا بشكل نشط من الدولة والاحتكارات الناشئة، ومُستفيدًا من التعويضات النقدية الضخمة المفروضة على فرنسا.

لكن كان الأمر متروكًا للينين، كي يستخلص الاستنتاج السياسي من هذا التحول، الذي بدأ عملية تدهور الرأسمالية؛

وبالتالي وضع الثورة الاشتراكية على جدول الأعمال، فقد كان لينين الوحيد تقريبًا الذي رأى أن رأسمالية القوى الاحتكارية كانت حبلى بالحرب العالمية، وفرصةً للثورة.

وكان يجري نفس التطور –تكوين الرأسمالية الاحتكارية- على الجانب الآخر من المحيط، فانتصار اليانكي في الحرب الأهلية، كان قد أنهي نظام السلطة القديم، الذي كان خاضعًا حتى حينه لسيطرة أرستقراطيات الجنوب، من ملاك الأراضي/ملاك العبيد، كما كان التوسع الصناعي المذهل في الربع قرن الأخير، مواتيًا لاختراع أشكال جديدة من الاحتكار، الذي كان السبيل الوحيد لاستمرار توسّعه.

وهكذا، يعود التكوين الأولي للرأسمالية الاحتكارية إلى نهاية القرن التاسع عشر، وإن كان قد رسّخ قدميه كنظام في الولايات المتحدة، فقط في عشرينيات القرن العشرين، ليغزو لاحقًا أوربا الغربية واليابان في "الثلاثين المجيدة" التالية على الحرب العالمية الثانية.

ويمكننا مفهوم الفائض الذي وضعه بول باران وبول سويزي في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، من فهم ما هو ضروري في تحول الرأسمالية، الناجم عن الظهور المهيمن للاحتكارات، واقتناعًا مني بهذا العمل كإثراء للنقد الماركسي للرأسمالية، كنت بمجرد حلول تحول السبعينيات -الذي تطلّب في رأيي تحول الرأسمالية الاحتكارية الأولى (1920-1970م) إلى رأسمالية

احتكار مُعمّم- قد قمت بتحليله كمرحلة نوعية جديدة من النظام.

فقد كانت القرارات في الأشكال السابقة من المنافسة بين الشركات المنتجة لنفس القيمة الاستعمالية –والتي كانت كثيرة ومستقلة بعضها عن بعض في ذلك الوقت- تُتخذ من قبل الملاك الرأسماليين لهذه الشركات، على أساس سعر سوقي مُعترف به، فرض نفسه كمُعطى خارجي بالنسبة إليها، أما الاحتكارات الجديدة، فلاحظ باران وسويزي أنها تسلك بشكل مختلف؛ فهي تحدد أسعارها في الوقت نفسه، بالتوافق مع طبيعة وحجم مخرجاتها؛ ما أدى إلى نهاية "المنافسة العادلة والمفتوحة"، التي لا تزال قابعة في قلب الخطاب الاقتصادي التقليدي، على النقيض تمامًا من واقع الحال.

ويفصل تفريغ المنافسة –بالتحول الجذري في معنى المصطلح- من عملها ونتائجها، نظام الأسعار عن أساسه، أي نظام القيم؛ وبهذه الطريقة يختفي عن الأنظار الإطار المرجعي الذي اُستخدم يومًا لتعريف العقلانية الرأسمالية، ورغم أن القيم الاستعمالية كانت تشكّل يومًا واقعًا مستقلًّا إلى حد بعيد، إلا أنها أصبحت في ظل الرأسمالية الاحتكارية، موضوعًا لتزييفات حقيقية يتم اصطناعها بشكل مُمنهج، من خلال استراتيجيات البيع الهجومية والمُخصصة (الإعلانات والعلامات التجارية وغيرها).

فلم تعد إعادة الإنتاج المتماسكة للنظام الإنتاجي ممكنة في ظل الرأسمالية الاحتكارية، بمجرد التعديل المتبادل بين القسمين

اللذين ناقشهما ماركس في المجلد الثاني من رأس المال، ففيها أصبح ضروريًّا أن نأخذ بالاعتبار قسمًا ثالثًا، اقترحه باران وسويزي، لامتصاص الفائض، وقد حاولت أن أقدّر هذا القسم الثالث، الذي يعكس التطور المعتبر لتركيب الناتج الإجمالي للاقتصادات موضوع الدراسة عبر القرن العشرين؛ ولهذا أحيل القارئ إلى توضيحي لطريقة عمل الرأسمالية الاحتكارية، الذي ألهمتني إياه قراءة باران وسويزي (انظر المقال الثاني).

وفي الواقع، يعزّز ذلك القسم الثالث بدوره، محو التمييز الذي قام به ماركس بين العمل المنتج لفائض قيمة منتجة والعمل غير المنتج؛ فأشكال العمل المأجور كافة يمكن أن تصبح، وهي أصبحت فعلًا، مصدرًا لربح محتمل، فمصفف الشعر يبيع خدماته لمستهلك يدفع له من دخله، لكنه لو أصبح موظفًا في صالون تجميل؛ فسيتوجّب عليه تحقيق ربح لمالك الصالون؛ فلم يعد العمل المُستغَل يقتصر إذن على منتجي فائض القيمة، كما أشير في تعليقاتي على التكوين الفسيفسائي للقسم الثالث.

وهكذا، إذا كان لدينا بلد يوظف عشرة ملايين عامل في الأقسام الثلاثة، يقدمون ما يعادل اثنى عشر مليون سنة من العمل المجرد، وإذا سمحت الأجور المدفوعة لهؤلاء العمال بشراء سلع وخدمات تتطلب فقط ستة ملايين سنة من العمل المجرد؛ يكون لدينا معدل استغلال لهم جميعًا، كخليط من العمل المنتج وغير المنتج، يبلغ 100%.

لكن الستة ملايين ساعة عمل مجرد، التي لا يتلقى العمل مقابلها، لا يمكن أن تُستثمر كلها في شراء سلع إنتاجية يتم توجيهها لتوسيع القسمين الأول والثاني، بل يجب أن يذهب جزء منها لتوسع القسم الثالث.

الرأسمالية الاحتكارية المُعمّمة منذ عام 1975م:

لقد تحقّق الانتقال من الرأسمالية الاحتكارية الأولية إلى الشكل الحالي منها (الرأسمالية الاحتكارية المُعمّمة) في وقت قصير (بين عاميّ 1975 و2000م)، استجابةً للأزمة الطويلة الثانية للرأسمالية، ففي غضون خمسة عشر عامًا، بلغت مركزة رأس المال الاحتكاري وقدرته على السيطرة على كامل النظام الإنتاجي، ذُرىً غير مسبوقة حتى ذلك الحين.

وتعود صياغتي الأولى للرأسمالية الاحتكارية المعممة إلى عام 1978م، عندما قدمت تفسيرًا لاستجابات رأس المال لتحدي أزمته الهيكلية الطويلة، التي بدأت تباشيرها بين عاميّ 1971 و1975م، والذي برزت ضمنه ثلاثة اتجاهات للاستجابة المتوقعة، كانت بالكاد في طور البزوغ: (1) تعزيز مركزة السيطرة على الاقتصاد بالاحتكارات، (2) تعميق العولمة (ونقل الصناعات التحويلية إلى الأطراف)، (3) الأمولة.

ولم يلفت العمل الذي نشرناه، أندريه جوندر فرانك وأنا، عام

1978م أي انتباه؛ ربما لأن أطروحتنا كانت سابقة لأوانها، فيما أصبحت السمات الثلاث اليوم واضحة كليًّا للجميع [1].

وكان لا بدَّ من إعطاء اسم ما لهذه المرحلة الجديدة من الرأسمالية الاحتكارية، فهل نسميها "الرأسمالية الاحتكارية المتأخرة؟" اعتقدت أنه يجب تجنب صفة "متأخرة"، التي تشبه البادئة "ما بعد...Post "؛ لأنها في حد ذاتها لا تعطي أي إشارة إيجابية حول المحتوى والأهمية الكلية للسمات الجديدة، أما صفة "المُعمّمة" فتعني أن الاحتكارات أصبحت في وضع يعطيها القدرة على خفض كافة الأنشطة الاقتصادية (فعليًّا أو تقريبيًّا) إلى وضعية التعاقد من الباطن.

ويعطينا نموذج الزراعة الأسرية في المراكز الرأسمالية أفضل مثال على ذلك، فتسيطر الاحتكارات على هؤلاء المزارعين، بتوفيرها المدخلات والتمويل لهم (من أعلى)، وبسلسلة التسويق (من أسفل)، وذلك للدرجة التي تجعل هياكل الأسعار المفروضة عليهم، تقضي على أي دخل من عملهم، ولا ينجو أولئك المزارعون إلا بفضل المعونات العامة المُستخلصة من دافعي الضرائب، وهذا الاستخلاص هو أصل أرباح الاحتكارات.

وكما شهدنا في انهيارات البنوك، يتلخص المبدأ الجديد

1- S. Amin and A. G. Frank, "Let's Not Wait for 1984," in Reflections on the World Economic Crisis, ed. S. Amin and A. G. Frank (New York: Monthly Review Press, 1978).

للإدارة الاقتصادية في عبارة: "خصخصة الأرباح الاحتكارية، وتأميم الخسائر"، لهذا فالاستمرار في الحديث عن "منافسة عادلة ومفتوحة"، و"مصداقية الأسعار التي تكشفها الأسواق"، لا يعدو كونه مهزلة، لكن الاقتصاديون يفتقدون لحس الفكاهة، وما يؤهلهم للفوز بجوائز نوبل، هو فقط ما يظهرونه من مثابرة على دراسة نظام خيالي، لا يمت للواقع بصلة!

إن القوة الاقتصادية المُفتتة -والمتماسكة بهذه الحقيقة ذاتها- للعائلات البرجوازية ذات الملكيات، تفسح المجال لمديري الاحتكارات، ومجموعاتهم من الخدم المأجورين، لممارسة سلطة مركزية، وبالنسبة للرأسمالية الاحتكارية المُعممة، فهي لا تنطوي على تركيز الملكيات بذاتها، فعلى العكس هي أكثر انتشارًا اليوم من أي وقت مضى، لكنها تقوم على تركيز سلطة إدارة تلك الملكيات، وهذا هو السبب في أن من المضلل إرفاق صفة "الوراثية" بالرأسمالية المعاصرة، فعلى صعيد المظهر فقط، يبدو كأن ملاك الأسهم يحكمون، لكن الملوك المطلقون، هم كبار المسؤولين التنفيذيين بهذه الاحتكارات، الذين يقررون كل شيء باسم أولئك الملاك.

وفي المقابل، تقضي هذه الإدارة على طريقة العمل السابقة للمنافسة بين رؤوس الأموال، والتي اعتادت أن تشكّل أساس الطريقة التي كان يُنظم بها تراكم رأس المال، لتحل محلها طريقة إدارة، تقوم على التناوب بين التعاون التفاوضي والمنافسة

الوحشية بين رؤوس الأموال (والتي تعمل بطرائق لا تمت بصلة لتلك "المنافسة العادلة والمفتوحة" التي من المفترض أن نؤمن بها)؛ فتحل القوة بأكثر معانيها تجريدًا، محل التنافس الحقيقي الفعال.

وفضلًا عن ذلك، تقضي العولمة المتزايدة للنظام على المنطق الكلي -الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الوقت نفسه- للأنظمة القومية، دونما إحلال منطق عالمي من أي نوع محله، وهذه هي "إمبراطورية الفوضى" (عنوان عمل نشرته عام 1991م، وتداوله الآخرون بعد ذلك)، وفي الواقع، يأخذ العنف السياسي الدولي مكان التنافس الاقتصادي، بينما يسعى الخطاب لإقناعنا بأن ضبط النظام ينتج عن هذا [2].

النظام الجديد: الأسعار والدخول مفصولةً عن القيمة

يسمح لنا مفهوم الرأسمالية الاحتكارية المُعممة بتحديد أهمية التحولات الكبرى، التي تشمل صياغة الهياكل الطبقية والطرائق التي تُدار بها الحياة السياسية في المراكز والتخوم.

ففي مراكز النظام (ثالوث الولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان)، أتت الرأسمالية الاحتكارية المعممة معها بتعميم شكل الأجور، فما يُسمّى بمديري الإدارة العليا، المرتبطين بإدارة

2- Samir Amin, Empire of Chaos (New York: Monthly Review Press, 1992).

الاقتصاد من قبل الاحتكارات، هم موظفون سابقون، لكنهم من الآن فصاعدًا لا يشاركون في تكوين فائض القيمة، التي أصبحوا مستهلكين لها؛ ليستحقوا بهذه الصفة وصفهم بكونهم قطاعًا مكونًا من البرجوازية، بينما على القطب الاجتماعي الآخر، تصاحبت البلترة proletarianization المعممة، التي يؤدي إليها العمل المأجور، بتكاثر في أشكال تجزؤ قوة العمل، أي بعبارة أخرى، تختفي البروليتاريا بشكلها المعروف في الماضي، في نفس اللحظة التي تتعمم فيها البلترة.

أما في التخوم –شديدة التنوع كالعادة؛ لكونها تُعرّف سلبًا فقط، باعتبارها المناطق التي لم تتأسس كمراكز النظام العالمي- فالآثار (المباشرة وغير المباشرة) لسيطرة رأس المال الاحتكاري المعمم أقل وضوحًا، وفضلًا عن التنوع في كلٍّ من الطبقات الحاكمة وأوضاع الطبقات الخاضعة، تبرز سلطة الطبقة العليا المهيمنة الصاعدة في أعقاب العولمة، وهذه الطبقة هي أحيانًا من "الكومبرادور المحليين" وأحيانًا من الطبقة السياسية الحاكمة (أو حزب الدولة-الطبقة -class state-party) أو خليط من الاثنتين.

وقد تطلّبت هيمنة الرأسمالية الاحتكارية المعممة على الاقتصاد، كما جعلت من الممكن، تحول أشكال إدارة الحياة السياسية.

ففي المراكز، حلّت ثقافة إجماع سياسي جديدة مرادفة

للاتسييس، محل الثقافة السياسية القائمة على المواجهة اليمينية- اليسارية، التي كانت تعطي أهمية للديمقراطية البرجوازية، ولموضعة تناقض الصراعات الطبقية في إطارها، فـ"السوق" و"الديمقراطية"، ليسا مترادفين بأي حال، بل إن تلك السوق -التي هي فعليًّا "لا سوق" تميز إدارة الاحتكارات المعممة للاقتصاد- هي نقيض لـ "الديمقراطية".

أما التخوم مرةً أخرى، فينطوي احتكار الطبقة المهيمنة للسلطة -والذي أشرت إليه في كتابي "تدهور الرأسمالية المعاصرة" عام 2013م- كذلك على نفي الديمقراطية [3]؛ ما يعزز بدوره أشكالًا من اللاتسييس، وهي أشكال متنوعة، لكن آثارها متشابهة تمامًا، وقد حاولت تقديم مثال مناسب عن تلك الدول التي سقطت ضحيةً للإسلام السياسي.

إن الهيمنة التي يمارسها رأسمال الاحتكارات المعممة، تُمارس على نطاق عالمي، من خلال التكامل العالمي للسوق النقدية والمالية، القائمة على أساس معدلات التبادل المرنة، والتي تخلت عن قاعدة الذهب والرقابة الوطنية على تدفقات رؤوس الأموال، ومع ذلك، فهذه الهيمنة موضع تساؤل بدرجات متفاوتة، من خلال سياسات الدولة في البلدان الناشئة، وبهذه الحقيقة، ربما يصبح الصراع بين هذه السياسات والأهداف الاستراتيجية

3- Samir Amin, The Implosion of Contemporary Capitalism (New York: Monthly Review Press, 2013).

للإمبريالية الجماعية الثلاثية (أمريكا والاتحاد الأوربي واليابان)، أحد المحاور المركزية لإعادة وضع الرأسمالية الاحتكارية المعممة مرةً أخرى موضع المحاكمة.

وتتوّج الأمولة الجديدة للحياة الاقتصادية، هذا التحول في سلطة رأس المال، فبدلًا من الأشكال الملموسة للتعبير عنها، يبرز تأكيد مجرد على تلك السلطة، وبدلًا من الاستراتيجيات التي وضعها الملاك الحقيقيون لرؤوس الأموال المتفرقة، أصبح لدينا مديرون للملكية، مسيطرين فعليًّا على رأس المال، وما يُسمى بفظاظة برأس المال الوهمي fictitious capital (القيمة التقديرية لشهادات الملكية)، ليس سوى التعبير عن هذا الإحلال، أو الانفصال بين العالمين الحقيقي والافتراضي.

إن الطابع التجريدي لرأس المال المعاصر، هو مرادف لفوضى دائمة لا يمكن التغلّب عليها، ولطالما كان تراكم رأس المال بطبيعته المتأصلة، مرادفًا للفوضى، وبالمعنى الذي كان ماركس قد أعطاه لهذا المصطلح: هو نظام ينتقل من عدم توازن إلى عدم توازن آخر، مدفوعًا بالصراعات الطبقية والصراعات بين القوى، دونما اتجاه للتوازن.

لكن هذه الفوضى الناتجة عن التنافس بين رؤوس الأموال المتفرقة، ظلت ضمن حدود معقولة من إدارة نظام الائتمان الخاضع لسيطرة الدولة القومية، وهي الحدود التي اختفت مع حلول الرأسمالية المجردة المعاصرة؛ فتفاقم عنف الانتقالات

من عدم توازن إلى عدم توازن آخر، وما خلف الاضطراب كان الفوضى.

وتحاول النظرية الاقتصادية البرجوازية الاستجابة لتحدي الفوضى، بإنكار وجودها، فتواصل خطابها التقليدي، الذي يتحدث عن "المنافسة العادلة والمفتوحة" غير الموجودة في الواقع، و"الأسعار الحقيقية"، وتتعالى الأصوات مطالبةً بـ"دولة صغيرة"، رغم أن حصة القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي، لم تكن يومًا كبيرة جدًّا، فضلًا عن كونها شرطًا لا غنى عنه لبقاء النظام!

لكن بالتوازي مع هذا الخطاب الفارغ غير الواقعي، تدعي النظرية إعادة صياغة الفرضية "الخاطئة" للسوق ذاتية التنظيم، بتحول التحليل من تحليل عملية صنع القرار الاقتصادي، الذي يُنسب للأفراد دول دليل، إلى تحليل توقعاتهم؛ وهكذا لدينا دائرة مغلقة: نظرية اقتصادية –لا تزال تتصوّر نظامًا خياليًّا (وليس رأسمالية حقيقية)- تؤسس لرؤية تفترض كل شيء وأي شيء كدالة في التوقعات، والتي يبقى دليل انسجامها مجهولًا إلى الأبد.

لقد أصبحت النظرية الاقتصادية، أكثر من أي وقت مضى، خطابًا أيديولوجيًّا بأسوأ ما تحمله الكلمة من معنى، خطاب يهدف لفرض قبول القرارات التي يتخذها المقررون الوحيدون فعلًا: الاحتكارات المُعمّمة.

ضبط الدولة ونظام الائتمان للرأسمالية:

تخلق الصراعات والتحالفات بين الطبقات، والمنافسة بين رؤوس الأموال، والنزاعات بين القوى -والتي تنتمي كلها كحقائق إلى نطاق المادية التاريخية ولهذا السبب لا يمكن اختزالها في عمل القوانين الاقتصادية التي يقترحها الاقتصاد التقليدي- نظامًا ينتقل من عدم توازن إلى آخر، دونما اتجاه إلى توازن ما، يمكن تحديده سلفًا من الناحية الاقتصادية، فالرأسمالية بطبيعتها، نظام غير مستقر؛ ومن ثم فالفوضى التي تسمها تمثل حقيقةً لا يمكن التخلص منها بأي اختزال اقتصادوي.

ومع ذلك، يتم ضبط هذه الفوضى بنجاح، في الغالب (وليس دائمًا)، بسياسات الدولة الوطنية، التي تحشد من جهة عملية البناء المنهجي لكتل الهيمنة الاجتماعية، وتقوم من جهة أخرى بالإدارة الوطنية لنظام النقد والائتمان، فالدولة والمال يشكّلان معًا وسائل التغلب على الفوضى الناتجة عن صراعات المصالح بين رؤوس الأموال، أي رأس المال مفتت الملكية؛ ولهذا تعمل الدولة غالبًا "ضد" مصالح الرأسماليين، المتناقضة في ما بينها، لتغليب مصالح الرأسمالية في عمومها.

وقد كان الضبط يعتمد، في القرن التاسع عشر، على اعتماد المعدن كنقد سلعي، مع تطور نظام المعدنين (الذهب والفضة-المترجم) إلى نظام المعدن الواحد، نظام الذهب، وهو نظام

يستبعد إمكانية التمويل التضخمي بالتوسع الائتماني غير الخاضع للرقابة، وتحقيقًا لهذه الغاية، أميّز بين الموجات الكبيرة لتغيرات الأسعار، المرتبطة بتغيرات إنتاج الذهب، وتغيراتها التي تعكس تضخّمًا حقيقيًّا، الذي يمثل ظاهرة لاحقة، وأتبنّى في هذا الصدد، تحليل ماركس الخاص بالعلاقات بين إنتاح الذهب والطلب على النقود، والذي وسّعته باقتراحي لفكرة "الدور النشط للائتمان" في التراكم، كإجابة لتساؤلات روزا لوكسمبرج حول تحقيق فائض القيمة، وهو ما أحيل القارئ فيه إلى كتابي "التبادل اللامتكافئ" [4].

ومن الممكن فعليًّا حساب كمية الائتمان التي يجب تقديمها للرأسماليين في بداية كل دورة إنتاجية لفائض القيمة، ليجري تحقيقها أو تجسيدها (نقديًّا-المترجم)، ولأجل القروض التي يتم سدادها في نهاية الدورة، كما يمكن حساب معدل نمو هذه الكمية نفسه، فهو دالة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو الإنتاجية في كلٍّ من القسمين الأول والثاني (الإنتاجي والاستهلاكي)، ويضفي هذا الحساب طابعًا موضوعيًّا على مفهوم الطلب على النقود كما قال ماركس، على عكس النظريات الكمية في النقود؛ فهذا ما يعطي المعنى الكامل لتأكيد ماركس أن الطلب على النقود هو ما يخلق عرضها؛ وبالتالي فالفاعلية المحتملة لنظام الائتمان ليست تقريبًا نظريًّا، بل حقيقة محددة

4- Samir Amin, Unequal Development: An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism (New York: Monthly Review Press, 1976).

ملموسة، كنت قد أطلقت عليها "الوظيفة النشطة للنقود في عملية التراكم"، وتوضح لنا الطريقة المُقترحة -المُشتقة من مخطط إعادة الإنتاج لماركس في المجلد الثاني من رأس المال- كيف أن ما تركه ماركس مبهم وغير محسوب، ولسوء الحظ، غالبًا ما يميل الماركسيون للاكتفاء بمجرد تفسير ماركس؛ ما يضعف حججه، والتي لو مُدت لنطاقها الكامل كما أحاول أن أفعل؛ لقضت كليًّا على صلاحية أي نظرية نقدية أخرى، قديمة أو معاصرة.

ومن الواضح أن فاعلية النظام الائتماني، وقدرته على الوفاء بشكل صحيح بمتطلبات التراكم، تعتمد على ظروف مُحددة، وقد تكون هذه السياسة -وقد كانت بشكل عام- فعالة، طالما كانت تعمل في إطار نظام إنتاج وطني متمركز حول الذات، وبهذا المعنى، تكون النقود والدولة غير منفصلتين، ما كان هو الحال حتى السبعينيات.

لكن لم يعد الأمر كذلك منذ تخلّت الدولة عن دورها في تنظيم التراكم، بتنظيمها الائتمان، وذلك دونما قيام دولة فوق وطنية تتولى هذه المهمة، ومنذ ذلك الحين، أفسحت إدارة النظام النقدي الوطني -في الوقت نفسه- المجال لتقلبات النظام المالي والنقدي المتكامل والمعولم.

هذا الوضع المعلق على شفا الهاوية، الناتج قهرًا عن الاحتكارات المعممة التي رفعت نفسها إلى مرتبة اللاعب الوحيد، قادني إلى الاستنتاج بأننا نتعامل مع نظام فوضوي بطبيعته،

وغير قابل للاستمرار، مُكونًا نظامًا عالميًّا يشمل بنفس الطريقة، بغض النظر عن المظاهر، النظام الأوربي الفرعي ونظام اليورو القائم على نفس المبادئ، ويشهد الانهيار المستمر لهذا اليورو على ذلك.

وقد كانت الاستراتيجية الجديدة للشركات الرأسمالية الاحتكارية المهيمنة بالكاد تتوافق مع تقنيات القرن التاسع عشر في إدارة الرأسمالية، والتي كانت تقوم على نظام قاعدة الذهب، كما أن الاختفاء الذي شهدناه لبعض العناصر المرجعية الأساسية القائمة على قيم حقيقية، تصاحب مع التخلّي التدريجي عن العناصر المرجعية الوطيدة الأخرى للرأسمالية التاريخية –النقود السلعية (المعادن والذهب)- وهو التخلّي الذي بدأ بفوضى الحرب العالمية الأولى.

ثم فشلت محاولة العودة لقاعدة الذهب أثناء الفترة ما بين الحربين، وكان الحل الذي قدمه نظام بريتون وودز (1945-1971م)، فعالًا فقط بقدر ما تقوم الولايات المتحدة بمهام الاقتصاد المهيمن (قاعدة تبادل الذهب القائم على الدولار)، وهو النظام الذي اختفى عام 1971م، عندما أُلغيت إمكانية تحويل الدولار إلى ذهب دوليًّا، ومنذ ذلك الحين، أفسحت أسعار الصرف العائمة مزيدًا من الأرضية للفوضى الدائمة.

وينطوي فقـدان العناصـر المرجعيـة التـي شكّلتها النقود المعدنية على نقد لمنطق التراكم، ففقدان المرجعية أدى تقريبًا

لظهور طريقة جديدة لإدارة التراكم، مرتبطة بالاضطراب الناتج عن التضخم المحتمل المستمر من حينها، وحاليًا، تؤكد الإرادة السياسية على كبح أي توقعات تضخمية، لكن من دون عودة للنقود المعدنية، بل بسياسات نقدية انكماشية دائمة (وهي إرادة تتأكد بشكل أكبر في ألمانيا أكثر من غيرها)، تدعو لإعادة النظر في مفهوم النقود في الرأسمالية، وتعميقه.

وربما تم التعويض عن رقابة المرجعية الصلبة للنقود المعدنية، بالإدارة المركزية للائتمان، التي تقوم بها الدولة، وهو الحل الذي اُستخدم جزئيًّا خلال الثلاثين «المجيدة» ما بعد الحرب (العالمية الثانية-المترجم)، لكن النظام دخل في أزمة، بدءًا من عام 1975م، وكانت الاستجابة بتعميق العولمة (وبالنسبة لأوربا بالدخول المتدرج في العولمة موضوع النزاع)، التي دفعت الدولة للتخلي عن إدارة الائتمان، وتركها للسلطة المباشرة للاحتكارات.

لكن الركود والفوضى الناتجان أعادا لصنمية الذهب بريقها، موضحين بهذه الطريقة عدم الانفصال بين الاغتراب الاقتصادي واستمرارية وجود صنم ما له بشكل لا غنى عنه.

وقد كانت الطرق الوطنية لتنظيم الرأسمالية التنافسية، وحتى الرأسمالية الاحتكارية في شكلها الأولي، فعالة، والتي كان يعبر عنها التعاقب بين المراحل التوسعية ومراحل إعادة التكيف عبر الأزمة، ما كان يشكّل الدورة الاقتصادية.

العمل الحي والعمل الميت، عامل الوقت، خصم المستقبل، ومعدل الفائدة:

ينطوي قانون القيمة على إمكانية جمع كميات من العمل الحي والعمل الميت معًا، فيما يتعامل الاقتصاد البرجوازي مع هذه المسألة، بإدخال مسألة الوقت في النقاش؛ فالتجهيزات الرأسمالية يتم إنتاجها أولًا، ثم تُستخدم، وهذا واضح بالطبع، لكن يمكن أن نرى خلف هذه المعالجة، بداهةً أخلاقية: أنه يجب أن يكون هناك ادخار أولًا، قبل أن يكون هناك استثمار، وما دامت هذه هي الحال، فسيجد دخل رأس المال (المُعادل للمعدات الرأسمالية) مبرره في التضحية المتمثلة في الادخار، وهي التضحية التي يحددها ثمن الزمن، الذي يُطلق عليه خصم المستقبل.

وتنبع سذاجة هذه الحجة من المماثلة بين السلوك الفردي وواقع الوظيفة الاجتماعية، فالفرد ذو البصيرة، سيدخر أولًا؛ ليستثمر لاحقًا، لتلتمع الأخلاق البيوريتانية بالثناء على هذا السلوك، ثم ينتقل هذا إلى المجموع؛ حيث يتوجّب على الأمة أن تدخر لتستثمر، فيكرر السياسيون من الأجنحة اليمينية ومن الديمقراطيين الاجتماعيين، هذا القول متفقين بعضهما مع بعض.

أما اليوم، فلا تحدث الأمــور بهــذه الطــريقة على مستوى

واقع نمط الإنتاج الرأسمالي، فإنتاج وسائل الإنتاج وإنتاج وسائل الاستهلاك مترابطان، بما خلق تقسيمًا للعمل الاجتماعي بين القسمين الأول والثاني، وتشمل إعادة الإنتاج الموسعة القسم الأول، الذي ينتج فوائض تتجاوز مجرد إحلال المُعدات المستهلكة، وكما يُؤخذ الوقت بالحسبان؛ حيث ستُستخدم هذه الفوائض في المرحلة التالية من الإنتاج، لكن ليس بالطريقة التي تستبطنها الحجة البيوريتانية المذكورة أعلاه؛ لأن قرار الاستثمار فيها (أن يوجد قسم أول ينتج أكثر من المطلوب لتغطية الإهلاك) هو ما يخلق الادخار، والذي لا يسبق الاستثمار، بل يتبعه، وقد أدرك كينز، كماركس، المغالطة المُتضمنة في معاملة السلوك الفردي (الميكرو) كسلوك اجتماعي (ماكرو).

وهنا مرةً أخرى، يبرز التناقض بين العقلانية المطلقة التي يدعيها النظام، وبين نسبويته الضرورية، بأجلى صوره؛ فقرارات الاستثمار لا تُتخذ بشكل جماعي، بل تنتج عن المنافسة التي تجبر الشركات على تخطيط تحديثاتها وتوسعاتها؛ وبالتالي خلق الطلب المحتمل على تجهيزات رأس المال، بما يتجاوز متطلبات إهلاكه؛ فتتحقق إعادة الإنتاج الموسعة من عقلانية النظام، التي تبدو مطلقة.

أما رفع عقلانية قرارات الاستثمار إلى أعلى مستوى، ذلك المستوى الذي يمثل المجتمع (غير المُختزل في طبقة المنظمين)، فيعني توجيهها وفقًا لمعايير أخرى، مخفّضة المعايير المحددة

لإعادة الإنتاج الرأسمالي إلى حجمها الطبيعي، فالاعتبارات المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية، والتي سنتناولها لاحقًا، ستجد مكانها المُستحق بين هذه المعايير، رغم تجاهل العقلانية المطلقة الكاذبة للاقتصاد البرجوازي لها، وبنفس الطريقة، ومن وجهة نظر اجتماعية، يجب اعتبار أجيال الشباب المتدربين والعمال النشطين والمتقاعدين، كعناصر متضامنة تكوّن نفس المجتمع، لا كيانات متنافسة بعضها مع بعض.

كيف ضمّن ماركس الوقت في الحساب الاقتصادي؟

يتعامل الاقتصاد البرجوازي مع المعدل الذي يتم به خصم المستقبل، كمكون ضمن سعر الفائدة، والذي يمثل كذلك على التوازي السعر المدفوع للحصول على مزية السيولة، أما معدل الربح –الذي يمثل هو نفسه مجموع سعر الفائدة و"علاوة المخاطرة"- فيُعرّف بهذه الحقيقة تحديدًا من زاوية زمنية، باعتباره الربح السنوي لرأس المال.

وبوعي واضح، تجاهل ماركس مفهوم خصم المستقبل، ووضع معالجته الخاصة للفائدة في إطار إعادة توزيع فائض القيمة، ومع ذلك، فهو يدمج الوقت في تحليله للحساب الاقتصادي الرأسمالي، مُستنبطًا منطقه، الذي يسترشد بتعظيم معدل الربح السنوي لرأس المال، بعناية؛ حيث يخضع كلٌّ من الوقت الضروري للإنتاج، ولتداول رأس المال، ولتحقيق المنتج ماديًا،

لضغط مستمر باتجاه الخفض؛ فتؤدي هذه الإجراءات، مع وضع ما سبق في الاعتبار، إلى آثار على توزيع فائض القيمة، في سياق تحوله إلى ربح.

لكن ماذا عن الفترات الزمنية الأطول؟

هنا نأتي مرةً أخرى إلى تحديات العقلانيات الاجتماعية المتجاوزة لعقلانية الإدارة الرأسمالية، فمن بين أمور أخرى، وخصوصًا من جهة تلك العقلانيات التي تتعامل مع الآثار "طويلة الأجل وطويلة الأجل جدًّا" لخيارات المنطق الاجتماعي، ربما في أزمنة مقبلة، نحسب "تقديرًا للمستقبل" بدلًا من خصم له.

على حدود نمط الإنتاج الرأسمالي:

يتخذ ماركس، الذي قام بأبحاثه بالبدء من مستوى المرئي الملموس والارتقاء إلى مستوى المجرد، الاتجاه المعاكس في عرضه لنتائجه، وهكذا يبدأ رأس المال بتوسّع نمط الإنتاج، المدروس على أعلى مستوى من التجريد، حيث يمكن اختزاله في "رأسمالية نقية"، مُكونة من طبقتين ونمط واحد للعمل، هو العمل المأجور.

ففي نظام الإنتاج الرأسمالي، مأخوذًا على هذا المستوى من التجريد، يأخذ تمييز ماركس بين العمل المنتج –المدفوع كأجر من رأس المال المتغير- والعمل غير المنتج –المدفوع كأجر من

الدخل المُنفق- أهميةّ كبرى؛ فالعمل المنتج يُسمى مُنتجًا؛ لأنه وحده ينتج فائض قيمة، بينما لا يشارك عمل موظفي الحكومة ومقدمي الخدمات العامة –مثل العاملين في قطاع الخدمات الخاص المُشتراة بدخل شخصي- في استخراج فائض قيمة، بل يساهمون في إعادة توزيعه.

لكن من الواضح أن البناء الملموس للمجتمع الرأسمالي –التكوينات الرأسمالية- لا يمكن أبدًا أن يُختزل إلى نمط إنتاج "نقي"، لهذا عندما يهبط ماركس إلى هذا المستوى الملموس، فهو يتعامل بالتأكيد مع البناء الملموس في عصره الخاص، ففي القرن التاسع عشر، احتلّت علاقات الإنتاج الرأسمالية حيزًا محدودًا في مجمل علاقات الإنتاج: فمساحات سيطرة الفلاحين والحرفيين كانت لا تزال ذات ثقل معتبر في المجال الإنتاجي، مُحافظين على قدر من الاستقلال الذاتي الفعّال، حتى مع خضوعهم للمنطق المهيمن للتراكم الرأسمالي، المتزايد باستمرار.

وتنبع أهمية هذه الملاحظة من حقيقة أن توسّع العلاقات الرأسمالية سيحدث في القرن التاسع عشر، تحديدًا من خلال تدمير أو استيعاب الأشكال السابقة، أو إخضاعها رسميًّا، وهي العملية التي تعطي لرأسمالية العصر شارة انتصارها، المرادف للتقدم كما تشهد كلمات البيان الشيوعي، ولهذا السبب كنت قد قدمت قراءةً لتوسّع الرأسمالية، تختزل المرحلة التقدمية لها كنظام في ذلك القرن التاسع عشر القصير.

وكانت روزا لوكسمبرج قد قدمت دليلًا على بصيرتها الثاقبة، عندما أصرّت على أهمية إعادة الإنتاج الموسعة لاستيعاب أو إخضاع أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية؛ ولهذا يمكن مد حججها عن دور التوسع الرأسمالي الإمبريالي في المستعمرات وأشباه المستعمرات أواخر القرن التاسع عشر، مع بعض التعديلات، إلى ظروف التوسع الداخلي لرأس المال في بلدان أوربا بين عاميّ 1830 و1880م، أما انتقاداتي لبعض جوانب أطروحة روزا لوكسمبرج، فتتعلق بالاستحالة المُفترضة للتحقيق المادي لفائض القيمة في نموذج رأسمالية بحتة، والتي فنّدتها بمقترحاتي عن الدور الفعال للائتمان في عملية التراكم.

لكن الأوضاع تغيّرت كثيرًا منذ ذلك الحين، فالرأسمالية الاحتكارية جلبت معها تعميمها المُعجل للشكل المأجور من العمل، لدرجة أن أزمة الولايات المتحدة الأمريكية عام 1930م، اندلعت في مجتمع قائم بشكل شبه كامل على الكسب المأجور، ومن هنا كان طابعها الجديد؛ ولهذا كانت قراءتي لهذه الأزمة النظامية الأولى، أنها الموجة الأولى من تدهور الرأسمالية، فمع احتكار مُعمم، تستكمل الرأسمالية عملية إدماج وإخضاع النظام الإنتاجي لشموليتها، ثم تسعى للتغلّب على أزمتها، من خلال التوسّع المُستحدث في حقل الأنشطة الاجتماعية، الخاضعة لمنطق استخلاص الربح بخصخصة الخدمات العامة (الملكية العامة) وباستحداث مجال جديد للاستثمار، هو المجال البيئي، الذي سيكون لديّ المزيد لأقوله بشأنه.

لقد كان ماركس محقًّا في وضعه حدودًا للعمل الاجتماعي، يجب أخذها بالاعتبار في كل مرحلة من التطور، وفي تمييزه بين العمل الاجتماعي المناسب للرأسمالية، والأشكال الأخرى من العمل التي تجري في فضاءات أخرى غير خاضعة (أو غير خاضعة بعد) للعلاقات الرأسمالية، ووصف هذه الأشكال بأنها "غير مفيدة اجتماعيًّا" (لرأس المال) صحيح وخاطئ معًا، فمن ناحية، تتملّص هذه المساحات من الواقع من الهيمنة المباشرة لرأس المال، لكنها من ناحية أخرى، يؤثر مجرد وجودها على شروط إعادة إنتاج العمل الاجتماعي في ظل الهيمنة المباشرة لرأس المال.

وقد قدمت الحركة النسوية مساهمات واسعة في هذا المجال، سهّلت إلقاء الضوء الكامل على هذه العلاقات "الخفية"، حيث يمكّن العمل "المجاني" للنساء في إطار الأسرة من خفض الأجور الحقيقية للعمال الذين يبيعون قوة عملهم، فمرةً أخرى لا يمكن فصل الفضاء الاجتماعي الخاضع لهيمنة رأس المال، عن بيئته ومحيطه (الفضاءات الاجتماعية الأخرى الكائنة خارج تلك التي يسيطر عليها رأس المال بشكل مباشر)، ومرةً أخرى تفقد العقلانية الرأسمالية سَمْتها المطلق، وتصبح نسبية ضمن الفضاء الاجتماعي الأوسع، المحيط بها والمتجاوز لها؛ فعلى مستوى ذلك النطاق الأوسع، تصبح هذه العقلانية –حتى- لا عقلانية، فعلى هذا المستوى، لا يمكن أن تنفصل العقلانية عن حاجات التحرر الإنساني، والتي تشمل تجاوز الاغتراب التجاري.

وعمل المرأة ليس المثل الوحيد لهذه الأشكال التي تعمل خارج المجال الضيق للهيمنة المباشرة لرأس المال، فبمجرد أن تخطو خطوةً واحدة خارج المجال المحدود لنمط الإنتاج الرأسمالي (القسمين الإنتاجي والاستهلاكي)، نواجه، ضمن التكوينات الاجتماعية للوجود الواقعي للرأسمالية، أشكالًا من العمل تبدو "مستقلة" (مثل عمل المنتجين الفلاحين)، لكنها في الواقع متكاملة وخاضعة (وإن كان بشكل غير مباشر) للاستغلال الرأسمالي، كما رأينا بالفعل.

وبالمثل، يوفر القسم الثالث بامتصاصه الفائض، إمكانات جديدة لتوسيع مجال عمل العلاقات الرأسمالية، وهذا التحول في الرأسمالية يحرم التمييز بين العمل المنتج وغير المنتج، من مكانته المركزية، بقدر ما تصبح الأشكال المأجورة من العمل غير المنتج، مصدرًا لاستخلاص الأرباح.

إن العمل الاجتماعي عند ماركس يقوم دائمًا على أساس من المعرفة العلمية والتقنية (فكل نمط إنتاج هو نمط "معرفي"؛ ولهذا يتحدث ماركس عن فكر عام لا ينفصل عن إنتاجية العمل الاجتماعي)، وفي إطار مُعطى من الظروف الطبيعية، فتكمن المشكلة إذن في معرفة ما إذا كان يجب النظر إلى توافر الموارد الطبيعية كجزء من النمط الرأسمالي أم على حدوده فقط.

وفي هذا الصدد، يأخذ الاقتصاد البرجوازي الموارد الطبيعية بالاعتبار، فقط إذا كانت مملوكة ملكية خاصة؛ ومن ثم لها سعر؛

فيتعامل معها كعناصر مُكوّنة للتكلفة، أي كعوامل إنتاج في حد ذاتها، ولا بأس في ذلك، لكنه بعد ذلك يتجاهل مجموعتين من المشاكل الخطرة: إمكانية استنفاد موارد معينة، والآثار الكلية لاستخدامها.

وكانت الحركة البيئية المعاصرة هي ما أعاد اكتشاف هاتين المجموعتين من المشاكل، فهل نعترف بـ"السعر الاجتماعي" المدفوع من خلال الإهلاك، "ببساطة"؛ لمجرد أنه تم تحديده بسعر العرض الخاص بملاك الموارد القابلة للاستنفاد؟

بالتأكيد لا، فقبل كل شيء، عندما نعيد إدخال الاعتبارات الوطنية بالحسبان، ضمن واقع الرأسمالية المُعولمة القائمة فعليًّا؛ فسيبرز لنا التفاوت الكامن في عملية مبادلة الموارد غير القابلة للتجديد بالسلع القابلة للتجديد.

ويقترح الاقتصاد البرجوازي، للتعامل مع الموارد "الحرة" غير المملوكة، مراعاة "الآثار الخارجية" external economies المتضمنة في الوصول إلى استخدامها، والتي بغض النظر عن صعوبات قياسها -المُصطنعة دائمًا تقريبًا- من الصعب معرفة كيف ستسمح الرأسمالية القائمة بأخذها بالاعتبار والخضوع لمتطلباتها عمليًّا.

أما ماركس فلا يتجاهل المشكلة، فهو يناقش الموضوع بالتمييز بين "الثروة" و"القيمة"، فالقيمة هي النتاج الحصري

للعمل الاجتماعي، المُنظَم اجتماعيًّا على أساس العلاقات الرأسمالية، والتي لا يعتبر ماركس الثروة من ضمنها، فالثروة في رأيه نتاج مختلط للعمل و"الطبيعة"، ويعطي التملّك الخاص لها وحيازة وسائل معينة للوصول إليها في ظل الرأسمالية -خصوصًا ما يتعلق منها بالتربة وما في باطنها- "حقًّا" بالمشاركة في جزء من القيمة المُنتجَة، وهكذا يعالج ماركس موضوع إيجار الأراضي مثلًا؛ ولهذا أتفاجأ دائمًا بالارتباكات المستمرة في صفوف بعض الماركسيين المعاصرين، عندما يتحدثون دون تمييز بين "الثروة" و"القيمة".

وحول هذه المسألة، كنت قد طوّرت طرحًا بأن الرأسمالية بطبيعتها الأصيلة غير قادرة على أخذ هذه المتطلبات بحسبانها؛ كونها تتجاوز منطق عملها، لكن ماذا لو قمنا بإحلال تلك المتطلبات محلّ المعايير الضيقة للعقلانية الرأسمالية؟

الإجابة أننا سنجد أن العقلانية الاقتصادية الرأسمالية -وبمعرفة أن العمل بمقتضى هذه المعايير، يعزز الجانب المدمر من التراكم الرأسمالي- تصبح لاعقلانية اجتماعية على مستوى الجنس البشري، وقد عرف ماركس ذلك، وأكّده، لكنه لم يطرح بديلًا إيجابيًّا؛ فنحن نعرف نقده لـ"الاشتراكيات اليوتوبية"، ورفضه لـ"إعطاء وصفات طباخين للمستقبل"، تاركًا للمادية الديالكتيكية مهمة معالجة هذه المشكلة المستقبلية، من خلال الوعي والنضال الطبقي الاجتماعي، وأنا أشاطره وجهة النظر

هذه، التي لا تستبعد -بل تشمل- الحاجة للاعتراف بالدور الذي تستحقه الفانتازيات اليوتوبية النقدية، في بناء البديل: اشتراكية القرن الحادي والعشرين.

فهل هناك أي تطبيق لحججنا، يخرج عن الإطار الضيق للنمط الرأسمالي؟

بالطبع يوجد؛ لأنه بهذه الطريقة تحديدًا، يمكننا أن نضع أصابعنا على حدود العقلانية الرأسمالية، التي يمكننا بيان تضاربها مع العقلانية الأعلى غير المنفصلة عن التحرر الإنساني، وهكذا، فعلى سبيل المثال، نجد، في ما وراء التحليل السياسي الملموس لتكوين محتوى الخليط الذي يمثله القسم الثالث، أن من الضروري تحديد عقلانية عناصره، والتي رغم كونها عقلانية من منظور منطق رأس المال، فإنها غير عقلانية من منظور التحرر الإنساني.

وهكذا مرةً أخرى، فالمستقبل، ما بعد الرأسمالية، أمامنا لبنائه، لكن من المفيد -كما في الطائرة وغيرها- أن نترك مُتنفسًا للفانتازيا الإبداعية لليوتوبيا؛ لتقترح وتعمل على بناء البديل التحرري.

السلطة الاجتماعية لرأس المال:

إن سمات الرأسمالية التاريخية من أسباب الخلط بين مفهوم رأس المال والواقع الملموس الذي يتجسّد فيه، أي السلع الإنتاجية،

ويتحمّل الاقتصاد البرجوازي مسؤولية هذا اللبس، الذي يعترف به بدعوته لاكتشاف الإنتاجية الخاصة باستخدام أدوات الإنتاج.

أما ماركس فلم يرتكب هذا اللبس أبدًا، فمفهومه عن رأس المال هو أنه علاقة اجتماعية للإنتاج، تمكّن من استخلاص فائض قيمة، ولا يقتصر رأس المال الذي يجمعه الرأسمالي لتمكينه من ذلك، على الجزء المخصص لشراء أدوات الإنتاج (رأس المال الثابت)، بل يشمل بنفس الدرجة الجزء المخصص لدفع الأجور (رأس المال المتغيّر).

أما السلطة الاجتماعية فمفهوم يجب أن نتعامل معه بحذر شديد؛ لأن السلطة الاجتماعية لرأس المال تُمارس بطريقة معينة، تختلف عنها في المجتمعات السابقة، فمع الرأسمالية نعيش انعكاسًا لترتيب العوامل السياسية والاقتصادية، ففي المجتمعات التي سبقت الحداثة الرأسمالية، كان العامل السياسي مهيمنًا والاقتصادي خاضعًا له، أما في الرأسمالية، فلأول مرة في التاريخ، يصبح العامل الاقتصادي هو المهيمن بشكل مباشر.

فلنقلها بفجاجة، كانت السلطة قبل الرأسمالية مصدر الثروة، أما في الرأسمالية، فأصبحت الثروة مصدر السلطة، وهذا الانعكاس هو أصل ظهور العلوم الاقتصادية، التي تدّعي اكتشاف قوانين حاكمة للحياة الاقتصادية، بشكل مستقل عن تقلبات السياسة، وبهذه الطريقة تم فصل علم الاقتصاد عن علم السياسة.

كذا خضعت بدورها أشكال ممارسة رأس المال لسلطته، لتحولات موازية للتحولات من الرأسمالية التنافسية إلى الرأسمالية الاحتكارية، ثم الرأسمالية الاحتكارية المُعممة، ففي القرن التاسع عشر، مارس رأس المال سلطته بإجراءات ملموسة تنتمي للصراعات الاجتماعية لتلك الحقبة، وكانت هذه السلطة في المقام الأول سلطة أصحاب الأعمال الذين يستأجرون العمال المأجورين، لكن يجب القول بوضوح إن رأس المال يوظّف (ويستغل) العمال؛ فليس الأمر ببساطة أن العمال يستخدمون وسائل الإنتاج، ولاحقًا، كانت هذه السلطة نتيجة لقدرة هذه البرجوازية الجديدة على التفاوض على المشاركة في السلطة العامة (السياسية والاقتصادية) مع الطبقات الاجتماعية الأخرى، من أرستقراطيات سابقة وفلاحين، أو لاحقًا بشكل جزئي، مع الطبقة العاملة.

أما سلطة الاحتكارات المُعممة فارتقت إلى مستوىً جديد، مرتقية بنفسها إلى مكانة سلطة جديدة، مطلقة وحصرية، ويترافق هذا التحول مع تحوّل نظام الأسعار والدخول، الذي يلقي جانبًا بكل مرجعية للقيمة وفائض القيمة، ثم تتجمع الظروف معًا؛ ليصبح الواقع المباشر –هيكل الأسعار والدخول- الناتج عن إعادة صياغة المجتمع وفقًا لاستراتيجيات الاحتكارات، وحده على المسرح.

وهكذا يتوهّم المرء أن رأس المال لم يعد سوى تعبير عن قوة

بحتة، هي قوة رأس المال، ولهذا وصلنا لأعمق مستويات الاغتراب التجاري، الذي يتزايد التعبير عن عنفه بشكل أكبر بالأمولة financialization.

عولمة القيمة:

ويمثل تحوّل القيم إلى قيم مُعولمة بعدًا رئيسًا من أبعاد الاقتصاد السياسي للعصر الحديث، فتترافق كل مرحلة في تطور الرأسمالية التاريخية مع أشكال معينة من هذا التحول، والتي كان تحليلها في قلب اهتمام العديد من أعمالي الأساسية؛ ما يجعلني أكتفي في هذا المقام بإحالة القارئ إلى كتابي "قانون القيمة المعولمة"، وخصوصًا الفصل المخصص منه للاقتصاد الدولي ضمن التطور اللامتكافئ.

لقد كان ماركس ينتوي كتابة فصل في رأس المال حول التجارة الدولية، والذي لم ير النور أبدًا، وكان نقدي للنظريات الاقتصادية حول التحركات في موازين المدفوعات الأجنبية، قد قادني إلى مناقشة مجال المادية التاريخية، والخلاص إلى أن التخوم خاضعة لتكيّف هيكلي دائم ومن جانب واحد، يشكّل هياكلها بما يتفق مع متطلبات التراكم في المراكز المهيمنة، وحتى لو كان ماركس قد كتب هذا الفصل، فقد أصبحت صفحة النظام العالمي الأول في عصر ماركس –النظام التجاري- تنتمي

إلى الماضي بالفعل، رغم أن فصلًا عن تشكّل الإمبريالية الجديدة لا يزال بحاجة لكتابته.

فالصين والإمبراطورية العثمانية وإفريقيا جنوب الصحراء، لا تزال عمومًا خارج نطاق الرأسمالية المعولمة الجديدة الناشئة، ومع ذلك يحتل الميراث الاستعماري البريطاني الرئيس -الهند- مكانًا حيويًّا فيها، فهذه الهيمنة أساسًا -لا التقدم الصناعي المُفترض- هي ما أعطى بريطانيا مكانتها المهيمنة في القرن التاسع عشر.

إن الصراعات والتحالفات بين الطبقات، والمنافسات بين رؤوس الأموال، والنزاعات بين القوى - وكلها حقائق تتعلق بمجال المادية التاريخية؛ ومن ثم لا يمكن اختزالها في مجرد قوانين اقتصادية كما يزعم الاقتصاد التقليدي- تؤدي إلى نظام ينتقل من عدم توازن إلى عدم توازن آخر، دونما اتجاه أبدًا إلى تحقيق توازن يمكن تحديده مُسبقًا من الناحية الاقتصادية؛ فالرأسمالية بطبيعتها نظام غير مستقر؛ ومن ثم فاضطرابها يمثل حقيقة لا يمكن لأي اختزال اقتصادوي أن يتغلب عليها.

لكن بالطبع، لا يمثل الضبط الوطني لعدم التوازن ذاك كل شيء، فهو مُقيد بالعمل ضمن عولمة عصرنا، التي صيغت هي نفسها ضمن الصراع بين القوى، والتي لا يمكن اختزالها هي الأخرى إلى شيء كالمنافسة الاقتصادية، التي يمكن فصلها عن آثار الصراعات الاجتماعية الداخلية وعن الصراعات السياسية

والعسكرية الدولية.

وهكذا كان نظام القرن التاسع عشر بأكمله في حالة حركة، ويمكننا رؤية الاتجاه السائد كاتجاه أدى لتركيز/مركزة رأس المال، وكان حتمًا أن تُولَد الرأسمالية الاحتكارية من هذه الحركة، التي أعادت التشكيك في نشاط مجموعة القوى التي خلقت التفارقات بين نظام القيم ونظام الأسعار والدخول، على المستوى الوطني ومستوى الرأسمالية المُعولمة على حد سواء.

ما بعد الرأسمالية.. نظرة استرجاعية لمفهوم القيمة الاجتماعية:

لقد تمنيت وأنا أعرض هذا الملخص، أن أتناول مرةً أخرى الاستنتاجات التي وصلت إليها في أعمالي السابقة حول تحليل الأسباب والاتجاهات الدافعة للتفارقات بين نظام القيم ونظام الأسعار والدخول، حسبما كانت في الرأسمالية التنافسية للقرن التاسع عشر، وحسبما أصبحت في الرأسمالية الاحتكارية المعممة للعصر الحديث، فهذا تطور لنظام ارتقى بنفسه فوق الأشكال الملموسة لتمظهرات السلطة الاجتماعية لرأس المال، وصولًا لأكثر أشكالها تجريدًا، والتي ستعبّر عن نفسها من خلاله من الآن فصاعدًا.

وقد كان الهدف من هذا العمل ببساطة، هو تحليل واقع

الرأسمالية الاحتكارية المعممة المعاصرة، والذي وضح كيف أن هذا النظام غير قابل للاستمرار، وأن تدهوره -المستمر بالفعل- حتمي؛ ولهذا تستحق الرأسمالية صفة "الشيخوخة" التي أعطيتها لها بحديثي عن خريف الرأسمالية.

ولم أشأ الذهاب لما هو أبعد من ذلك، بوضع استراتيجيات للعمل السياسي من شأنها بناء بديل إيجابي، فالتصدي لهذا التحدي يتطلب دراسة مسائل أساسية لم يتم التطرق لها، خصوصًا المتعلقة منها بالقضايا الاجتماعية الجدالية، كما أني كنت قد رسمت سابقًا خطوطًا عريضة للتحديات، التي لا يمكن التعاطي معها، في رأيي، إلا بشرط إعادة تكوين حركات يسار راديكالي جسور، فعندها وعندها فقط، يمكن أن يتزامن خريف الرأسمالية وربيع الشعوب، وهو ما لا يمثل واقع الحال بعد.

فالشيء الوحيد الذي أؤكده هنا هو الانهيار المُتوقع للنظام، والذي ستصاحبه ثورات لشعوب الجنوب، وتصاعد للصراعات بين القوى الصاعدة ومراكز الثالوث الإمبريالي، وانهيار النظام الأوربي، ونشوء نضالات جديدة في المراكز نفسها، وهو ما يبشر كله بإمكانية أن تُولد من جديد حركات يسارية راديكالية، على مستوى التحديات.

وتساهم التفصيلات السابقة في إجابة السؤال المطروح علينا: هل أدى التقدم في إنتاجية العمل الاجتماعي، الناشئ في إطار توسع الرأسمالية، إلى "تقدم اجتماعي" بالمعنى الأوسع للكلمة

(ولو لم يتم تحديده بدقة حتى الآن)؟

إن توسّع الرأسمالية محكوم بالقانون الرأسمالي للقيمة المُحولة، والذي لا يحكم فقط إعادة الإنتاج المُوسع، بل يحكم أيضًا، باختصار، جميع جوانب الحياة الاجتماعية، التي تخضع لمتطلبات عمل وربح رأس المال ذات الأولوية، فليس هناك "اقتصاد سوق" -باستخدام المصطلحات الشائعة المبتذلة- لا يؤدي إلى "مجتمع سوق"، فيما عقلانية القرار الاقتصادي، التي يقدمها الاقتصاديون البرجوازيون لا تعدو كونها عقلانية نسبية، تغدو لاعقلانية إذا ما ارتفعت من مستوى الإدارة الاقتصادية، إلى النطاق الكامل للحياة الاجتماعية.

ولا يترادف تقدم القوى الإنتاجية، المرتبط بهذا المنطق، مع التقدم بمعناه الكامل؛ لأنه، كما كان دائمًا، يحمل تأثيرات بناءة ومدمرة في الوقت نفسه، ويستمر هذا التناقض بالتفاقم -الجوهري ضمن الديالكتيك المادي للتوسع الرأسمالي- ضمن الحدود التي تسمح بتقدم التاريخ في إطار هذا النظام، والذي وصل حاليًا إلى درجة، يمكن القول معها من الآن فصاعدًا، إن الجوانب المدمرة للرأسمالية أصبحت تغلب على مساهماتها التقدمية، وتبرز الحركة البيئية المعاصرة بشكل خاص كدليل هذا الانقلاب.

وقد أكدت من جانبي، على بعد مختلف للتناقض، هو" التفارق المتزايد بين الظروف المادية المتاحة للأغلبية في المراكز، وتلك المتاحة لنظيرتها في تخوم النظام الرأسمالي العالمي، والذي

يمثل الشكل الرئيس للإفقار، الذي ربطه ماركس بشكل صحيح بتكشّف تناقض رأس المال/العمل؛ فقد مكّنته الأداة المنهجية الأساسية، الديالكتيك المادي، من الاستيعاب الكامل لازدواجية التقدم المُحقق بالرأسمالية وضمنها، فيقول ماركس عن نمط الإنتاج الرأسمالي، إنه مع تزايد قوته، وبالتوازي مع توسّعه، يدمر الأسس الأكثر ضرورية للمجتمع، وهي "الإنسان" (العامل المُغترَب والمُستغَل)، و"الطبيعة"؛ ومن ثم خلص ماركس إلى أن النظام الرأسمالي لا يمثل سوى مرحلة واحدة من التاريخ.

ففكرة أنها قد تكون "نهاية التاريخ"، كما هي متداولة هذه الأيام، أو بشكل أكثر حصافة، أنها نظام قادر على التكيّف اللامحدود مع متطلبات التغيير، هي بالكاد كلام فارغ، فالرأسمالية تكيّفت، واستطاعت التكيّف، مع كتير من المتطلبات، لكن ليس أبدًا مع تلك الضرورية للتغلّب على تناقضها الرئيس.

ولم يستنتج ماركس من هذه النتيجة، أن الاشتراكية -كمرحلة تحرر إنساني أعلى في سلم ارتقاء الحضارة الإنسانية- "حتمية"، فمنهج الديالكتيك المادي يحرّم مثل ذلك الاستنتاج؛ فكانت لماركس بالتالي رؤية مفتوحة للمستقبل حتى ولو كانت متفائلة، رغم أنه لم يستبعد "التدمير الذاتي"، كما أشار صراحة.

ولا شك أن التبسيط السوفييتي الذي انتهك الماركسية، كان قد أعلن "حتمية" الاشتراكية، واضعًا بفعله هذا، محل المعالجة المادية الديالكتيكية للمادية التاريخية لماركس، تفسيرًا ميكانيكيًا

تشكّل فيه "القوانين" المُفترضة نظرية مكتملة ومغلقة للتاريخ.

وهكذا فآفاق المستقبل ما زالت مفتوحة، لكن يجب الاستعداد لها، بالمساهمة في التطور بالدفع باتجاه تجاوز الرأسمالية، ببناء بديل اشتراكي، وبتقليل مخاطر التدمير الذاتي لسفينة الرأسمالية الغارقة.

أما عن كيف نستعد لمستقبل أفضل، يقوم على العقل والتحرر الإنساني (غير المنفصلين)؟ فقد وضع ماركس النضال الطبقي بقيادة الطبقة العاملة (البروليتاريا) في قلب إجابته على هذا السؤال، قائلًا بوضوح إن الاشتراكية القادمة ستكون نتيجة لهذا النضال، لكنه رفض تحديد محتواها "مُقدمًا" بشكل تفصيلي.

وفي رأيي، فإن المنهج المُوجه لهذا الخيار الاستراتيجي في الممارسة -"فالمسألة ليست مجرد فهم العالم، بل تغييره"- ما زال صحيحًا، شريطة تجاوز المفهوم الضيق لـ"الطبقة العاملة" المفهوم ضمنيًّا كمفهوم خاص بالدول الصناعية المتقدمة، إلى مفهوم أوسع بكثير يشمل كل الطبقات الدنيا وكل الشعوب المُستغَلة والخاضعة للهيمنة، ما يأخذ بالحسبان واقع الاستقطاب المرتبط بالتوسع المُعولم للرأسمالية الحالية.

إن الاشتراكية، كمرحلة من سلسلة مراحل على الطريق الطويل إلى الشيوعية، والتي تعتبر أعلى مراحل الحضارة الإنسانية، سيتوجّب عليها أن تطوّر استراتيجيات تقلل تدريجيًّا -لتلغي في

النهاية- سيطرة القانون الرأسمالي للقيمة المُحوّلة، لكن ماذا عن القيمة الاجتماعية وإنتاجية العمل الاجتماعي؟

إن مفهوم القيمة الاجتماعية يضيء لنا الطريق، كما يوجهنا لتصور متطلبات بناء الاشتراكية القادمة، من إدارة اقتصادية قائمة على المنفعة الاجتماعية لتلك السلع والخدمات التي يقرر المجتمع في مجموعه (لا الرأسماليين) إنتاجها، إنه لا يقدم لنا وصفة مُسبقة التجهيز، بل مجرد مبدأ، وهو: الانصهار بين الإدارتين الاقتصادية والسياسية، وخضوعهما المشترك لعمل الديمقراطية المساوية للجميع، من مواطنين ومنتجين ومستهلكين، من طلبة المدارس إلى المتقاعدين.

وهكذا لدينا وعي واضح بالضرورة، وهي "هموم الحضارة" civilization's discontents (باستخدام عبارة فرويد، لكن بمعنى مختلف)، التي تستشعرها فعلًا كافة شعوب العالم المعاصر، وتتموضع مقترحات استراتيجية العمل المطروحة لتحقيق هذه الغاية -والتي طرحتها في كتاب تدهور الرأسمالية- ضمن نطاق هذه الرؤية، من محاولة المساهمة في إعادة خلق يسار راديكالي، أي راديكالي في نقده للرأسمالية، والذي بدأت صياغته على يدي ماركس، دون اكتمال بأي حال من الأحوال.

المقالة الثانية:

الفائض في الرأسمالية الاحتكارية والريع الإمبريالي

كان بول باران وبول سويزي قادرين على استكمال ما بدأه ماركس، فبدءًا من ملاحظة الميل المتأصل في الرأسمالية لجعل زيادات قيمة قوة العمل (الأجور)، أقل دومًا من معدل الزيادة في إنتاجية العمل الاجتماعي؛ استنتجا أن عدم التوازن الناتج عن هذا التشوّه سيؤدي إلى وسائل تنظيم عاجزة منهجيًّا عن استيعاب فوائض الأرباح الناتجة عن هذا الميل، وكانت هذه الملاحظة هي نقطة البدء في التعريف الذي أعطوه للمفهوم الجديد، "الفائض"، ثم وسّع باران تحليل ماركس لديناميكية تراكم رأس المال في المجلد الثاني من كتابه، مُتقيدًا بنظام مُختزل إلى القسمين سالفيّ الذكر، قسم وسائل الإنتاج وقسم وسائل الاستهلاك على التوالي، مع استحداث قسم ثالث لامتصاص الفائض.

ولطالما اعتبرت هذه الإضافة مساهمة حاسمة في الاستخدام الخلاق لأفكار ماركس، فمثلما كان باران وسويزي قادرين على "البدء من ماركس"، تجرّآ كذلك على تجاوزه، لكنهما رفضا التوقف كغيرهم من الماركسيين عند مجرد تفسير كتاباته، وقد أيّدت من جانبي إسهامها الحاسم كامل التأييد، وأودّ في هذا

العرض المُوجز أن أقوم بتكريم بسيط لعملهما، بوضع "مقياس كمّي" لهذا الفائض.

مقياس الفائض:

الفائض موضوع البحث إذن، هو نتاج نمو إنتاجية العمل الاجتماعي، بما يتجاوز السعر المدفوع مقابل قوة العمل، فبفرض مثلًا، كان معدل النمو في إنتاجية العمل الاجتماعي حوالي 4.5% عبر حوالي خمسة عشر عامًا، ما يوازي متوسط العمر الافتراضي لتجهيزات رأسمالية اعتيادية، وحيث يتكون القسم الأول من سلع استثمارية (تساوي الأرباح المستثمرة)، وقسم استهلاكي يتكون من سلع أجرية (تعادل الأجور)، وتبسيطًا للمثل، نفترض أن التركيب العضوي لرأس المال ومعدل نمو إنتاجية العمل لكلا القسمين ثابت (وهو افتراض للتبسيط على غير المُلمين بالرياضيات فقط؛ فلا توجد مشكلة في السماح بتغييرات في هذين المعاملين، سوى إجبارنا على استخدام صياغة جبرية للنموذج تصعّب الفهم على البعض، وبأخذ هذه التعقيدات بالاعتبار، فلن يتغير سوى الناتج الصافي).

فلنفترض إذن أن الأجور الحقيقية ستنمو في الأجل الطويل، بمعدل يبلغ حوالي 2.5% سنويًا؛ ليحقق زيادة إجمالية بحوالي 40% عبر فترة الخمسة عشر عامًا، فسنجد أننا انتهينا بتغييرات

في الكميات الأساسية للنموذج، كما يظهر بالجدول التالي (الأرقام تقريبية):

السنة	العائد الصافي	القسم الأول	القسم الثاني	القسم الثالث
1	100	50	50	0
15	200	70	70	60
30	400	100	100	200
40	800	140	140	520

وبعد نصف قرن من التطور المنتظم والمستمر للنظام، سيستهلك الفائض ثلثي الناتج الصافي، وهو الذي يحدد حجم القسم الثالث بالنسبة إلى الناتج الصافي (يعادل تقريبًا الناتج المحلي الإجمالي) [5]، الذي يتكون هو نفسه من مجموع الأجور والأرباح المُعاد استثمارها والفائض نفسه.

5- في هذا المثال الرقمي، نفترض أن الأسعار متناسبة مع قيم العمل، أي أن التركيب العضوي لرأس المال هو نفسه عبر كل الاقتصاد، وأن جميع معدلات الاستغلال (العمل مقسومًا على الربح) متساوية، فإذا كانت الأسواق تنافسية إذن، كما تقول النظرية الاقتصادية التقليدية؛ فسترتفع الأجور بنفس نسبة ارتفاع إنتاجية العمل، وفي هذا المثال، سترتفع الأجور بنسبة 4.5%، وهي نفس الزيادة التي نفترضها لزيادة الإنتاجية، ومع ذلك، ففي ظل ظروف رأس المال الاحتكاري، ترتفع الأجور بنسبة أقل من ارتفاع الإنتاجية (بعد استبعاد أثر نضال العمال الذي قد يرفع الأجور لأعلى)، وهو ما يعني أنه بمرور الوقت، تصبح الفجوة بين الناتج الإجمالي للمجتمع والأجور أكبر فأكبر، وهي هنا تمثل الفائض الموجود في العمود الأخير في المثال، وهذا الفائض يجب استيعابه في مكان ما بالاقتصاد؛ لتجنب الركود.

وهذا التحوّل المذكور هو تقريبًا ما حدث خلال القرن العشرين في المراكز "المتقدمة" من الرأسمالية العالمية (ثلاثي الولايات المتحدة وأوربا واليابان)، والحقيقة أن كينز كان قد أشار إلى أن الرأسمالية الناضجة قد أُصيبت بميل كامن للجنوح إلى ركود دائم، لكنه لم يفسّر هذا الميل، الذي كان سيتطلّب منه أن يأخذ في اعتباره بشكل جدي، التخلّي عن نموذج الرأسمالية التنافسية "الكلاسيكية"، لصالح الرأسمالية الاحتكارية.

وهكذا ظل تفسيره إنشائيًّا: فالركود كان نتيجة للهبوط –غير المُفسَّر- في الكفاية الحدية لرأس المال أو في الأرباح المُتوقعة للاستثمار الجديد (كونها أقل حتى من أقوى تفضيل سيولة محتمل)، فيما فسّر باران وسويزي في المقابل، وإلى حد الكمال، الميل إلى الركود ووسائل التغلب عليه؛ فكشفوا خبايا الرأسمالية المعاصرة.

ففي البداية، أي حتى حرب 1914م، كان الفائض يساوي عمليًّا، مجرد إنفاق الدولة المُمول ضريبيًّا، والبالغ بالكاد ما بين 10 و15% من الناتج المحلي الإجمالي، وكان موضوع الإنفاق هو الحفاظ على السيادة (الإدارة العامة والشرطة والقوات المسلحة)، والإدارة العامة لبعض الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة العامة)، وبناء بعض عناصر البنية التحتية (الطرق والجسور والموانئ وخطوط السكك الحديدية)، ويبين تحليل المكونات المرتبطة بمفهوم الفائض، التنوّع في التنظيمات

الحاكمة لإدارتها.

والمماثل تقريبًا لقسميّ ماركس الأول والثاني في الحسابات القومية، هما القطاعات المعروفة بـ"الأولية" (الزراعة والتعدين)، و"الثانوية" (الصناعة التحويلية)، والجزء المعروف بالقطاع الثالث، الذي يصعب استخلاصه من بيانات غير مُصممة لها الغرض، حتى عندما لا يكون تحديده هو ذاته سببًا للارتباك.

ومما يشارك –بشكل غير مباشر- في ناتج القسمين الأول والثاني، أنشطة كنقل المستلزمات والمواد الهامة والمنتجات النهائية، والتجارة في كلٍّ منها، وتكلفة المؤسسات المالية الضرورية لخدمة هذين القسمين، وفي المقابل، مما لا يعتبر عنصرًا مكونًا فيها بشكل مباشر أو غير مباشر -ومن ثم يمثل عنصرًا من عناصر الفائض- نفقات الإدارة الحكومية والإنفاق العام والمدفوعات التحويلية (للتعليم والصحة والضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية ومساعدات الشيخوخة)، والخدمات (الإعلان) المرتبطة بتكاليف البيع، والخدمات الشخصية التي تُموَّل من الدخول (بما فيها الإسكان).

وبالنسبة لـ"الخدمات" موضوع البحث، التي ضُمّت للحسابات القومية ضمن عنوان "القطاع الثالث" (وهناك إمكانية التمييز بينهما بتسميتها القطاع الرابع)، فسواءً كانت تُدار بكيانات عامة أو خاصة، فإن هذا لا يؤهلها بذاته لتنتمي للقسم الثالث (الفائض).

وتبقى حقيقة أن حجم أنشطة القطاع "الثالث" في الدول المتقدمة، في المراكز (وكذلك في العديد من بلدان التخوم، ما يثير تساؤلًا آخر ليس موضوعنا هنا)، أكبر بكثير من حجم أنشطة القطاعين الأولي والثانوي، كما أن حجم الضرائب والمساهمات الإلزامية في هذه الدول تبلغ وحدها ما يوازي أو يتجاوز 40% من نواتجها المحلية الإجمالية، ولا تعدو مطالبة بعض الإيديولوجيين اليمينيين الأصوليين بـ"تقليل" هذا الاستخلاص المالي، كونها غوغائية بحتة؛ إذ لا يمكن للرأسمالية أن تعمل بعد اليوم بطريقة أخرى، وفي الحقيقة، فكل خفض محتمل في الضرائب التي يدفعها "الأغنياء"، يُعوّض حتمًا بضرائب ثقيلة على "الفقراء".

وهكذا يمكننا تقدير ذلك "الفائض" (القسم الثالث)، دون المخاطرة بالوقوع في خطأ كبير، بما يبلغ حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي، أو بصيغة أخرى، بأنه قد نمى من 10% من ذلك الناتج في القرن التاسع عشر، إلى 50% منه في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ وهكذا فتحليل التراكم الذي كان –وقت ماركس- مقتصرًا على القسمين الأول والثاني، لم يعد ذي فائدة اليوم.

ولهذا فما قام به باران وسويزي وهاري ماجدوف (المحرر المشارك لسويزي في المانثلي ريفيو لفترة طويلة) من إثراء للفكر الماركسي، بأخذهم للقسم الثالث بالاعتبار (ومفهوم الفائض المرتبط به وبتعريفه المذكور سابقًا)، يكتسب أهمية

حاسمة، ومن المؤسف أن يبقى ذلك محل شك معظم محللي الماركسية المعاصرين!

ومرّة أخرى، لا يمكن وصم كل مكونات هذا الفائض باللاجدوى أو الطفيلية، فما أبعده عن هذا التصوّر! إذ إنه على العكس، يستحق النمو في جزء كبير من النفقات المرتبطة بالقسم الثالث؛ فالارتقاء مرحلة أكثر تقدمًا في مسيرة الحضارة الإنسانية المتصاعدة، سيتطلّب الأمر أن يأخذ الإنفاق على بعض الأنشطة كالتعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والتقاعد -أو حتى تلك "الخدمات" الأخرى التشريكية SOCIALIZING المرتبطة بالأشكال الديمقراطية للبدائل الهيكلية البديلة لهيكلة السوق، كالنقل والإسكان العامين وغيرهما- مكانة أكبر.

وفي المقابل، تمثل بعض العناصر المكونة للقسم الثالث -مثل "تكاليف البيع" التي نمت بشكل خرافي خلال القرن العشرين- دليلًا على طبيعته الطفيلية، وقد التقطها مبكرًا بطبيعتها تلك بعض الاقتصاديين، مثل جوان روبنسون، الذين تم التقليل من شأنهم والاستخفاف بهم مهنيًّا، وتنتمي لهذه العناصر كذلك بعض النفقات العامة (كالتسليح) والخاصة (كخدمات الحراسة والأقسام القانونية).

إن جزءًا من القسم الثالث ينتمي (أو ربما كان؟) بالتأكيد للإنفاق الذي يفيد العمال، ويكمّل أجورهم (كالرعاية الصحية وتأمين البطالة والمعاشات التقاعدية)، وهذه المزايا التي كسبتها

الطبقات العاملة بالنضال الضاري، قد غدت على أي حال موضعًا للتشكيك عبر الثلاثة عقود الماضية؛ فخُفض بعضها بشدة، وحُوّل بعضها من مجال اختصاص سلطة عامة تقوم على التضامن الاجتماعي، إلى إدارة خاصة تقوم افتراضًا على "المساومة الحرة" على أساس "الحقوق الفردية"، وهذا هو أسلوب الإدارة السائد في الولايات المتحدة، والمتزايد النطاق في أوربا، الذي يفتح مجالات إضافية، ومربحة للغاية، لاستثمار الفائض.

وتبقى الحقيقة أنه في ظل الرأسمالية، تؤدي كل هذه الاستخدامات للناتج المحلي الإجمالي –سواءً مفيدة أم لا- نفس المهمة، تمكين التراكم من الاستمرار، رغم القصور المتزايد لدخول العمالة، وفضلًا عن ذلك، فالمعركة الدائمة حول نقل العديد من المكونات الأساسية للقسم الثالث، من الإدارة العامة إلى الخاصة، إنما تتيح فرصًا إضافية لرأس المال لـ "تحقيق ربح" (وبالتالي زيادة حجم الفائض!)، فتخبرنا الرعاية الصحية الخاصة مثلًا أنه "إذا كان يجب علاج المريض؛ فيجب أن يكون ذلك مربحًا قبل أي شيء"، سواءً للعيادات الخاصة أو المعامل أو شركات الأدوية أو حتى لشركات التأمين!

ويتوافق تحليل امتصاص القسم الثالث للفائض مع روح العمل الرائد لباران وسويزي، والنتيجة الضرورية له، هي أن نسبة كبيرة من الأنشطة المُدارة بهذه الكيفية، أنشطة طفيلية تضخّم الناتج المحلي الإجمالي؛ فتقلل بشكل جوهري من قيمته

كمؤشر على "الثروة" الحقيقية للمجتمع .

وتتناقض مع هذا التحليل، الموضة الحالية التي تعتبر النمو السريع للقسم الثالث، علامة على التحوّل من الرأسمالية، بانتقالها من "العصر الصناعي" إلى مرحلة جديد، هي "اقتصاد المعرفة"؛ ومن ثم يستعيد سعي رأس المال اللامتناهي لتحقيق الربح مشروعيته.

فيما الحقيقة أن تعبير "رأسمالية المعرفة" متناقض ذاتيًّا، فاقتصاد الغد، الاقتصاد الاشتراكي، سيكون حقًّا "اقتصاد معرفة"، أما الرأسمالية فلا يمكنها أن تكون كذلك، ولنتخيّل أن تطور قوى الإنتاج بذاته يؤسس -ضمن الرأسمالية- لاقتصاد الغد كما تحاول إقناعنا كتابات أنطونيو نيجري وتلاميذه، فإن هذا سيكون ظاهريًّا فقط؛ ففي الواقع يمحو الوجود المكتمل لرأس المال -القائم بالضرورة على قمع العمل- الجانب التقدمي لهذا التطور، فهذا التدمير كامن في قلب تطور القسم الثالث، المُصمّم لامتصاص الفائض الذي لا ينفصل عن الرأسمالية الاحتكارية.

لهذا يجب علينا ألا نخلط بين واقع اليوم (الرأسمالية) وتصوّرنا عن المستقبل (الاشتراكية)؛ فالاشتراكية ليست شكلًا أكثر كفاءة من الرأسمالية، يفعل نفس الأشياء، لكن بطريقة أفضل وبتوزيع دخل أكثر عدالة، رغم أن منطقها الحاكم -القائم على إضفاء الطابع الاجتماعي على إدارة الإنتاج المباشر لقيم الاستعمال- يتماشى تمامًا مع التطور الكبير لبعض النفقات التي أصبح لها

حاليًا في ظل الرأسمالية، مكانة ضمن ألية عملها الرئيسة، وهي امتصاص الفائض.

ترتيب أحجام الريع الإمبريالي:

لا يمكن أن تستغني الرأسمالية، في ظل نظامها المُعولم، عن استغلالها الإمبريالي لتخومها الخاضعة لمراكزها المهيمنة، ويتخذ هذا الاستغلال، في ظل الرأسمالية الاحتكارية، شكل الريوع الاحتكارية – باللغة الاعتيادية الأرباح غير العادية للشركات متعددة الجنسيات- التي هي نفسها ريوع إمبريالية على العموم.

وقد ذكرت، ضمن ما طرحته من افتراضات لصياغة قانون القيمة المُعولمة، الأهمية الكاملة لهذه الريع[6]، وأودّ هنا أن أعطي فكرة عن نطاقه الكمي في رأسمالية الاحتكارات المُعولمة، وربط تأثيراته بتلك المرتبطة بامتصاص الفائض.

إن الفروق في نظام توزيع الجزء القابل للقياس من الريع الإمبريالي، الناتج عن التفاضل بين أسعار قوى العمل ذات الإنتاجيات المتساوية، كبيرة بشكل واضح، ولإعطاء فكرة عنها، سنفترض تقسيمًا للناتج الصافي العالمي بنسبة ثلثين للمراكز (20% من سكان العالم)، وثلث للتخوم (80% من سكانه)، فيما

6- Samir Amin, The Law of Worldwide Value (New York: Monthly Review Press, 2010).

نفترض معدل نمو سنوي للناتج الإجمالي يبلغ 4.5% لكلٍ من المراكز والتخوم، ومعدل نمو للأجور يبلغ 3.5% في المراكز، وصفر% (أي راكد كليًّا) في التخوم؛ وعندها سنجد النتائج بعد خمسة عشر عامًا من التطور وفق هذا النموذج، كما بالجدول التالي:

السنة		المراكز	التخوم	العالم
1	الناتج الإجمالي	66	33	100
	الأجور	33	17	50
	الأرباح	33	16	50
45	الناتج الإجمالي	132	68	200
	الأجور	56	17	73
	الأرباح	56	17	73
	القسم الثالث	20	-	20
	الريع الإمبريالي	-	34	34

وبطبيعة الحال، فحجم الريع الإمبريالي، والذي يبدو في حدود نصف الناتج المحلي الإجمالي للأطراف، أو 17% منه للعالم، أو 25% منه للمراكز، مخفي جزئيًّا ضمن أسعار الصرف، وهذه مسألة تتعلق بالواقع المعروف حول عدم التقييم المتعلق بالمقارنات الدولية: فهل نجري مقارنات قيم الناتج

المحلي الإجمالي بأسعار صرف السوق؟ أم بأسعار الصرف وفقًا لتعادلات القوى الشرائية؟

ونضيف إلى ما سبق، أن الريع لا يتم تحويله كمكسب صافٍ للمراكز (الولايات المتحدة وأوربا واليابان)؛ فاحتفاظ الطبقات الحاكمة المحلية بجزء منه، هو نفسه شرط موافقتها على "لعب لعبة العولمة"، لكن تبقى الحقيقة أن المكاسب المادية المُستخلصة من هذا الريع، لا تنتج فقط عن أرباح رأس المال الحاكم على مستوى عالمي، بل بنفس الدرجة عن أرباح مجتمعات المراكز الغنية، وهي أرباح أكثر من كبيرة [7].

وبالإضافة إلى المزايا القابلة للقياس، المرتبطة بالتسعير التفاضلي لقوى العمل، توجد مزايا أخرى، غير قابلة للقياس، لكنها لا تقل أهمية، تقوم على الوصول الحصري للموارد المادية للكوكب، وعلى الاحتكارات التكنولوجية، وعلى الهيمنة على النظام المالي المُعولم، وتفاقم حصص الريع الإمبريالي المُحولة من التخوم إلى المراكز بدورها، من عدم التوازن العالمي، الذي أشار

7- في هذا المثال الرقمي، قمنا بتوسيع تحليل الفائض إلى نطاق الاقتصاد العالمي، وهنا يكون رأس المال الاحتكاري قادرًا على الحركة عبر جميع أرجاء العالم، واستخدام قوته الاقتصادية والسياسية ليدفع للعمال في تخوم الرأسمالية العالمية، أجورًا أقل بكثير من تلك التي يدفعها للعمال في المراكز، حتى لو كانت إنتاجيتهم مساوية لهم، ولوضوح العرض، نفترض أن الأجور في بلدان التخوم لا تزيد إطلاقًا، وهو ما يؤدي لنمو هائل في الفائض في التخوم، يُختلس معظمه كريع إمبريالي، وينتهي به المطاف في المراكز عبر الشركات متعددة الجنسيات، وهذه الأرباح غير العادية (الناتجة عن استغلال مفرط للعمل المأجور) يجب استيعابها؛ ما يجعل الميل الركودي الذي حلله باران وسويزي أكثر استعصاءً على الكبح.

إليه باران، كما تشكّل عاملًا إضافيًّا يزيد من الفائض الذي يجري امتصاصه، ولا يمكن فهم التناقض الجلي للعيان في المرحلة الحالية من الأزمة، بين النمو الضعيف في المراكز والنمو السريع في البلدان النامية في التخوم، إلا بتحليل شامل يربط تحليل كيفية امتصاص الفائض بتحليل استخلاص الريع الإمبريالي.

المقالة الثالثة:

العمل المُجرّد وجدول الأجور

يحدّد مفهوم العمل المجرد، الذي صاغه ماركس، القاسم المشترك الذي يمكننا من جمع الأشكال المختلفة من العمل البسيط (غير الماهر) والمعقد (الماهر)، ولهذا فنحن نتعامل مع مفهوم مركزي بالنسبة لنظرية القيمة.

العمل البسيط والمعقد والمجرد:

تتكوّن وحدة العمل المجرد –سواءً كانت بساعة أو سنة من العمل الاجتماعي المجرد- من وحدات من العمل البسيط (غير الماهر) والمعقد (الماهر) بنسب معينة، وهي مفهوم محوري في تفصيل ماركس لقانون القيمة، يتطلبه تحديد قيمة أي سلعة بكمية العمل المطلوب لإنتاجها، ولتقسيم تلك القيمة بين الأجور وفائض القيمة.

وفيما مفاهيم العمل البسيط والمعقد يسهل فهمها، فإن مفهوم العمل المجرد ليس واضحًا بشكل مباشر؛ لأن منتجات المجتمع لا تنبع من عمال منفصلين بعضهم عن بعض، بل منهم مجتمعين، فاستخلاصها من الأقل تدريبًا أو الأكثر تدريبًا يبدو بلا

معنى؛ حيث يتطلّب الإنتاج إسهامهم المشترك.

وبوضع التأملات الناتجة عن ذلك المفهوم في سياق نظام رأسمالي كامل ومغلق، يتميّز بالخصائص الثلاث التالية: (1) الشكل الوحيد من العمل المنتج للسلع هو الذي يقدمه العمال المأجورون الذين يبيعون قوة عملهم لرأس المال، (2) النظام نفسه مسؤول عن إنتاج كافة السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية بالنسب اللازمة لضمان إعادة إنتاجه البسيط أو المُوسّع، (3) لا توجد تجارة خارجية.

وبافتراض اختيار عيّنة من مئة عامل من ذلك المجتمع، مُوزعة بين الفئات المختلفة من العمال (مختلفي المهارات) بنسب مماثلة تمامًا لتوزيعهم في المجتمع ككل (الذي قد تصل قوته العاملة مثلًا إلى عدد 30 مليون عامل)، ونأخذ بالاعتبار، في التحليل المُبسط التالي، فئتين فقط من العمل: (1) العمل البسيط الذي يشمل فقط 60% من العينة (ستين عاملًا)، (2) العمل المعقد الذي يضم 40% من العينة (أربعين عاملًا)، ولنفترض أن كل عام يقدم عمال العينة نفس العدد السنوي من ساعات العمل، ولنقل ثماني ساعات في اليوم و 220 يوم عمل في السنة؛ أي يقدم كل عامل منهم سنة عمل مكونة من 1760 ساعة عمل، ولنترك حساب عدد سنوات العمل لوقت لاحق، وهكذا يساهم العامل البسيط (غير الماهر) بسنة "عمل بسيط" في العمل الاجتماعي الإجمالي، في حين يساهم العامل الماهر بسنة

"عمل معقد".

ونقوم باستخلاص تكلفة تدريب العامل البسيط؛ لأن تدريبه هو التدريب الذي يُقدَم لجميع المواطنين، بينما نأخذ في الاعتبار تكلفة التدريب الإضافي للعامل الماهر، الذي يمتد تدريبه مثلًا لمدة عشرة أعوام إضافية، لكل عام منه تكلفة لكل عامل ماهر، تعادل عامين من العمل الاجتماعي؛ لتغطية تكلفة المدرسين وتجهيزات التدريب وتكاليف معيشة الطالب.

وهكذا، ففي حين يعمل العامل غير الماهر لثلاثين عامًا، سيعمل نظيره الماهر عشرين عامًا فقط، بعد أن كرّس العشرة أعوام الأولى للتدريب الإضافي، وستتم استعادة تكلفة هذا التدريب (عشرون عامًا من العمل الاجتماعي) على مدى عشرين عامًا من العمل، من خلال الثمن الخاص بالعمل المعقد، وبعبارة أخرى، تساوي وحدة العمل المعقد (بالساعة أو بالسنة) وحدتين من العمل البسيط.

ينتج عن هذا أن 60% من الوحدة المركبة من العمل المجرد، ستتكوّن مما يعادل وحدة من العمل البسيط، و40% منها مما يعادل وحدة من العمل المعقد (التي تعادل وحدتين من العمل البسيط)، أي أن وحدة العمل المجرد التي يقدمها العمل في مجموعه، تساوي 1.4 وحدة من العمل البسيط.

وأودّ هنا أن ألفت الانتباه إلى الملاحظات التالية:

1. تُقاس قيمة السلعة بكمية العمل المجرد اللازمة لإنتاجها؛ لأن أيًّا من العمال لا يعمل بمعزل عن الآخرين؛ فهو لا يمثل كيانًا مستقلًّا عن الفريق الذي هو أو هي جزء منه؛ فالإنتاج جماعي، والعمل المنتج هو عمل مجموع العمال الاجتماعي، لا عمل أعضاء فرق تعمل بشكل منفصل بعضها عن بعض.

2. لقد وضعت فرضية متطرفة في ما يخص متوسط تكلفة تدريب العمال المهرة، ففي العالم الواقعي، يستغرق مثل هذا التدريب مجرد بضعة أسابيع إضافية من التدريب المهني للبعض، أو سنة أو سنتين إضافيتين للبعض الآخر، أو فترة أطول من ذلك، لقلة فقط من العمال الأعلى مهارةً، وهكذا فأي حساب لقيمة ساعة العمل المجرد، يشتمل على دستة من فئات العمل المختلفة، والمُخصصة بشكل صحيح وفقًا لأعدادها النسبية، ووقت وتكلفة تدريبها، وفترات عملها على مدى كامل حيواتها، أقول أي حساب كهذا، سيكشف بالتأكيد عن قيمة ساعة عمل مجرد أقل من مقدار 1.4 ساعة من العمل البسيط، سالف الحساب، وهكذا فالعمل المجرد لا يصل لأن يكون "مضاعفات" من العمل البسيط، بل هو أكبر بالكاد بكسرة بسيطة.

3. كنت قد حسبت تكلفة التدريب واستعادتها -دون ذكر لـ"خصم المستقبل"؛ وبالتالي دون تحديد "سعر" للوقت؛ مراعاةً لحقيقة أن وقت التدريب يكون قبل استرداد هذه

التكاليف- من خلال تقدير قيمة العمل الماهر، وقد اتبعت هذه الطريقة؛ لأن الأجيال التي يتم تدريبها، حاليًا في العمل، وفي الماضي، تشكّل في مجموعها، المجتمع ككل في أي لحظة معنية.

4. كنت قد طوّرت برهانًا يقوم على التقريب الأولي، أنه يجب قياس تكاليف التدريب بسنوات من العمل المجرد (العمل الاجتماعي الجماعي)، لا بسنوات من العمل البسيط، وقد نقوم بتقريب تصحيحي ثانٍ، أو حتى الأفضل من ذلك، أن نصوغ نموذجًا رياضيًّا يستطيع أن يشمل ضمن صياغة ترابط مقادير أنواع العمل المختلفة، تحويل العمل البسيط إلى عمل مجرد، والذي لن تختلف نتائجه بشكل نوعي كبير عن تلك التي قدمتها بتقريبي الأوّلي.

5. لم أضمّن في حججي جدول الأجور الحقيقي لكل فئة من العمال، بل فقط تكلفة تدريبهم، والتي تمثل "السعر" الوحيد، الذي يحدده المجتمع لقوة العمل بما يتناسب مع إنتاجها.

انتاج فائض القيمة، استهلاك فائض القيمة:

وبهذه المناسبة، تُحسب قيمة الإنتاج السنوي لفريق ما، ومقدار استخلاص فائض القيمة منه، بكميات من العمل المجرد.

فباعتماد الفرضية (1)، وبافتـراض الأجــر الحقيقي المُعطى

لكل عامل ماهر في فريقنا المكون من 100 عامل، ضعف أجر نظيره غير الماهر؛ بحيث تكون هذه هي قيمة ساعة العمل المعقد إلى قيمة ساعة العمل البسيط؛ فسيكون لدينا الجدول التالي:

	المساهمات في تكوين القيمة (سنوات عمل)			المساهمات في تكوين فائض القيمة (سنوات عمل)	
	العمل بالساعة	العمل المجرد		الأجور	فائض القيمة
العمال غ المهرة	60	60	60	30	30
العمال المهرة	40	40	80	40	40
المجموع	100	100	140	70	70

من الجدول نجد من السهل إدراك أن أجر العامل الماهر ضعف أجر العامل غير الماهر؛ حيث يساهم الأول بضعف مساهمة الأخير في قيمة المنتج، ويساهم كلاهما بالتساوي في استخلاص فائض القيمة، بنفس النسبة، فيكون معدل فائض القيمة هنا هو 100%، حيث لكل ساعة عمل يقدمها عامل غير ماهر، يتسلّم أجرًا يسمح له بشراء سلع استهلاك تعادل قيمتها نصف ساعة من العمل المُجرد، فيما تبلغ قيمة ساعة عمل العامل الماهر ضعفه؛ فيبلغ أجره ضعف أجر غير الماهر؛ ما يسمح له

بشراء سلع استهلاكية تعادل قيمتها ساعة من العمل المجرد.

وبالانتقال للتعامل مع جدول أجور مختلف عن ذلك الذي يقوم على التساوي بين الأجر والمساهمة في تكوين القيمة، اعتمادًا على الفرضية الثانية، حيث يعادل الأجر المخصص للعامل الماهر أربع مرات (بدلًا من ضعف) أجر العالم غير الماهر، يكون لدينا الجدول التالي:

	المساهمات في تكوين القيمة (سنوات عمل)			المساهمات في تكوين فائض القيمة (سنوات عمل)	
	العمل بالساعة	العمل المجرد		الأجور	فائض القيمة
العمال غ المهرة	60	60	60	30	30
العمال المهرة	40	40	80	80	0
المجموع	100	100	140	110	30

وبموجب هذه الفرضية، ندرك أن العمال غير المهرة وحدهم يساهمون في تكوين فائض القيمة، بينما "يلتهم" العمال المهرة فائض القيمة الذي ساهموا في تكوينه، ومن الواضح تمامًا أنه ما دام جدول الأجور لعديد من فئات العمال المهرة يمتد لنطاق واسع، يبدأ لنقل من مرة ونصف إلى مرتين الحد الأدنى (أجر

العمل غير الماهر) للكثيرين، ولثلاث إلى أربع مرات للبعض، ولأكثر من ذلك كثيرًا لأقلية (فائقة المهارة) ضئيلة؛ فإننا سندرك أنه إذا كانت غالبية العمال تسهم في تكوين فائض القيمة، وإن بنسب مختلفة (ما يعطي المعنى الكامل لمصطلح "مُستغَلين بإفراط super-exploited" لأغلبية -ثلثي- العمال)، فإنه توجد فئة من العمال المُفترض كونها "فائقة المهارة" (الذين قد يكونون كذلك فعلًا في بعض الأحيان) يستهلكون فائض قيمة أكبر مما يسهمون به في تكوينه.

خواطر ختامية:

انتهى نقد ماركس للاقتصاد السياسي البرجوازي لسميث وريكاردو، بتحوّل ضروري من التحليل المُتمحور حول "السوق" (الموجات الظاهرة على سطح البحر)، إلى التحليل المُتمحور حول أعماق الإنتاج، حيث يتحدد كلٌّ من القيمة واستخلاص فائض القيمة، فمن دون هذا التحوّل من التحليل للسطح إلى تحليل الجوهر، من الظاهر إلى الخفي، لا يمكن لنقد جذري للرأسمالية أن يكون ممكنًا.

وفي تحليل ماركس، لا توجد سوى "إنتاجية" واحدة فقط، هي إنتاجية العمل الاجتماعي، التي تتحدد بـ"كميات" العمل المجرد التي تحتويها السلعة المُنتجة بعمل جماعي للعمال، ويكون هناك تحسّن في إنتاجية العمل الاجتماعي، عندما

يخصص المجتمع لإنتاج وحدة من قيمة استعمالية معينة، كمية أقل من إجمالي العمل المجرد (المباشر وغير المباشر)، وهو التحسّن الذي يتحقق بالتقدم في التكنولوجيات المُستخدمة، على أساس المعرفة العلمية للمجتمع، ويمكننا مقارنة إنتاجيات العمل الاجتماعي في وحدتين إنتاجيتين تنتجان نفس القيم الاستعمالية، بينما على العكس، يكون من غير المجدي مقارنة إنتاجيات العمل الاجتماعي في فرعيّ إنتاج ينتجان قيمًا استعمالية مختلفة.

ولهذا فمقارنة الإنتاجية العامة للعمل الاجتماعي في فترتين متعاقبتين من التطور الرأسمالي (أو بشكل أكثر اتساعًا، مرحلتين تاريخيتين)، مثلها مثل مقارنات الإنتاجية بين نظامين (بلدين على سبيل المثال)، تتضمّن استدلالًا بالقياس التناظري، فيتم التوصل لقياس لهذه الإنتاجية العامة، بحساب المتوسط المُرجّح لتقدم الإنتاجية في الفروع المختلفة المنتجة لقيم استعمالية متشابهة، وهو حساب تقريبي؛ فعدد القيم الاستعمالية التي يجب أخذها بالاعتبار يتجاوز كثيرًا الممكن حسابه، كما أن الترجيح نفسه يعتمد جزئيًّا على تطور الإنتاجية في كل فرع من الفروع تحت الدراسة.

إن قانــون القيمة الذي صاغه ماركس، والقائم على مفهوم العمــل المجرد، يعبّــر عن عقلانيــة المنفعة الاجتماعية (منفعة المجتمع) لقيمة استعمالية معينــة، وهــي عقلانية تتجاوز تلك العقلانية الحاكمة لنمط معين من الإنتاج (في هذه الحالة هو

النمط الرأسمالي للإنتاج)، ففي ظل الرأسمالية، تتطلب العقلانية تراكم رأس المال، القائم هو نفسه على استخلاص فائض القيمة، فيما يؤطر نظام الأسعار عمل هذه العقلانية، فالقرارات الاقتصادية ضمن هذا الإطار من أسعار ودخول معينة –مُحددة هي نفسها بنسب تقاسم القيمة (المُسمّاة القيمة المُضافة) بين الأجور والأرباح- ستكون مختلفة عن تلك التي يمكن أن تُتخذ على أساس قانون القيمة، الذي سيحدد – في ظل الاشتراكية القادمة- نمط الإدارة الاجتماعية لعملية صنع القرار الاقتصادي.

وتحاول النظرية الاقتصادية البرجوازية أن تثبت أن نمط صنع القرار ضمن نظامها للأسعار والدخول، ينتج تخصيصًا عقلانيًّا لموارد العمل ورأس المال، مترادفًا مع نمط أمثل للإنتاج، لكنها لا تستطيع التوصل لهذا الهدف، إلا من خلال حجج إنشائية متتالية، تحققها بتشريح اصطناعي للإنتاجية إلى "مكونات" تنسبها إلى "عوامل إنتاج"، ورغم أن هذا النمط من الشرائح ليس له أي قيمة علمية، ويعتمد فقط على الحجج الإنشائية، فإنه "مفيد" لأنه الطريقة الوحيدة لشرعنة أرباح رأس المال.

والطريقة العملية لهذا الاقتصاد البرجوازي لتحديد "الأجر" بالإنتاجية الحدية لـ"آخر عامل مُستأجَر"، تنبع من نفس الإنشائية، وتقوم فقط بتفكيك وحدة الكلي، المنتج الوحيد للقيمة، بالإضافة إلى أنه خلافًا لتأكيدات الاقتصاد التقليدي غير المُثبتة، لا يتخذ أرباب الأعمال قراراتهم باستخدام هذا "الحساب الحدي".

إن جدول الأجور في ظل الرأسمالية الواقعية، لا يتحدد بتكلفة تدريب العمال المهرة، فهو أوسع مدىً بكثير، ولا يمكن تفسيره إلا بالنظر في تاريخ التكوينات الاجتماعية الملموسة وصراعات الطبقات، ولا تعدو محاولة شرعنته من خلال "الإنتاجيات الحدية" لمساهمات الفئات المختلفة من العمال، سوى كونها إنشائية فارغة.

فالتفاوت الجوهري في توزيع الدخول المميز للرأسمالية، يقوم بشكل أساسي على التناقض الذي يواجه سلطة ملاك رأس المال في محاولتها إخضاع بائعي قوة العمل، ويأتي جدول الأجور كإضافة لذلك، وإن كان الأخير قد اكتسب اليوم بعدًا جديدًا، فالنظام الرأسمالي المعاصر للاحتكارات المُعممة يقوم على مركزة متطرفة للسلطة على رأس المال، يرافقها تعميم للعمل المأجور، وفي ظل هذه الظروف، يتنكّر جزء كبير من الربح في شكل "أجور" (أو أشباه أجور) للشرائح العليا من "الطبقات الوسطى"، التي تعمل أنشطتها كخدم لرأس المال؛ وهكذا أصبح الفصل بين تكوين القيمة، واستخلاص فائض القيمة، وتوزيعه، أوسع نطاقًا.

مراجع وقراءات تكميلية

يكوّن هذا النص، مع مقالين منشورين في مجلة المانثلي ريفيو Monthly Review ثلاثية أتمنى أن يُقرؤوا كوحدة واحدة، والمقالان هما:

- Surplus in Monopoly Capital, Monthly Review 643/ (July–August 2012).
- "Abstract Labor," .....

وكنت قد تناولت الأطروحات المُقدمة في هذا النص المختصر بمناقشات تفصيلية في الأعمال التالية:

1. The Law of Worldwide Value (New York: Monthly Review Press, 2010).

- الانعطاف الحتمي عن طريق القيمة، والتحول والتباعد بين معدلات الربح، كما تعبر عنها الأسعار وكما تعبر عنها القيم، وفشل نظريات التوازن (فالراس وسرافا)، وهيكل الأسعار، وتوزيع الدخل، كلها أشياء غير منفصلة عن بعضها ضمن قانون القيمة الرأسمالية (pp. 30–44).
- فصل عن الريع: القانون الاقتصادي أم المادية التاريخية؟ (pp. 77–81).
- فصل عن الفائدة: الدولة والنقود كوحدة لا يمكن فصمها (pp. 64–70).

2. Unequal Development (New York: Monthly Review Press, 1976).

- فصل عن النقود والائتمان: الدور النشط للائتمان في التراكم (نقد روزا لوكسمبرج) (pp. 84–88).
- فصل عن النقود والائتمان: من قاعدة الذهب إلى أسعار الصرف المُعومة، السياسات الوطنية لتنظيم التراكم بالائتمان (pp. 88–92).

3. From Capitalism to Civilization (Delhi: Tulika Books, 2010).

- مفهوم إنتاجية العمل الاجتماعي: نقد النظرية التقليدية لإنتاجية عوامل الإنتاج (pp. 57–67).

وبالكاد عالج العمل الحالي الأسئلة الأساسية للعولمة وتحوّل القيمة لقيمة مُعولمة، وهو السؤال الذي يشكل الموضوع الأساسي للعديد من كتاباتي، والتي تمثلت صيغتها الأحدث في عملي "قانون القيمة المُعولمة"، لهذا أحيل إلى عمل جون سميث:

John Smith, "Imperialism and the Law of Value" (Ph.D. diss., University of Sheffield, UK, 2010)،

حيث انتهت دراستانا، بشكل مستقل بعضهما عن بعض، إلى نتائج متشابهة حول أصل الريع الإمبريالي المعاصر، كما أنه تتبّع موضوعين رئيسين، هما الأمولة والإيكولوجيا، اللذين أشير على القارئ بخصوصهما بقراءة أعمال جون بيلامي فوستر John

التالية: Bellamy Foster

The Ecological Revolution (New York: Monthly Review Press, 2009); and, with Fred Magdoff, The Great Financial Crisis (New York: Monthly Review Press, 2009).

وانظر أيضًا:

Samir Amin, "Capitalism and the Ecological Footprint," Monthly Review 616/ (November 2009); and "Unequal Access to the Planet's Resources" and "The Extractive Rent" in The Law of Worldwide Value, pp. 95–100.

وبخصوص طبيعة مشروع ماركس، أشير على القارئ بعمل مايكل لووي الممتاز: Michael Löwy

Les aventures de Karl Marx contre le baron de Munchhausen (Paris: Syllepse, 2012).

وعن تلميحاتي السريعة لأنثروبولوجيا ماركس، انظر:

Yvon Quiniou, L'homme selon Marx (Paris: Kimé, 2011); and Anton Pannekoek and Patrick Tort, Darwinisme et Marxisme (Paris: Arkhé, 2011).

وفي موضوع سلطة رأس المال، انظر:

Jonathan Nitzan and Shimshon Bichler, Capital as Power: A Study of Order and Creorder (New York: Routledge, 2009).

أما عن الاستكمال الطبيعي لهذه الثلاثية حول آفاق الرأسمالية في الأجل الطويل، فانظر إلى أعمالي التالية:

- Ending the Crisis of Capitalism or Ending Capitalism? (Oxford: Pambazuka Books, 2011), esp. "Capitalism, a Parenthesis in History," pp. 56–59.
- Unequal Development (New York: Monthly Review Press, 1976), esp. "The Theory of the Balance of Payments," pp. 104–32.

انظر في هذا الكتاب إلى انتقاداتي للنظريات الاقتصادية حول التجارة الدولية وتدفقات رأس المال والتقلبات في موازين المدفوعات، ورغم أن مجال "الاقتصاد السياسي الدولي" قد قدم مساهمة عظيمة في تصحيح النظرية الاقتصادية التقليدية، إلا أنه يبقى محدودًا بالميل الوضعي لمنهجيته.

- Samir Amin and André Gunder Frank, "Let's Not Wait for 1984," in Samir Amin and André Gunder Frank, Reflections on the World Economic Crisis (New York: Monthly Review Press, 1978).
- "Market Economy or Oligopoly Capital?" Monthly Review 5911/ (April 2008).
- "Historical Capitalism in Decline," Monthly Review 622/ (June 2011).
- Beyond US Hegemony (London: Zed, 2006), esp. "The New Imperialism of the Triad," chap. 1.

- Obsolescent Capitalism (London: Zed, 2003), esp. "The Political Economy of the 20th Century," pp. 7–17, and "The New Triad Imperialism," pp. 57–72.
- Global History: A View from the South (Oxford: Pambazuka Books, 2011), esp. "The Challenge of Globalization," pp. 67.

وانظر أيضًا:

Isaac Johsua, La crise de 1929 et l'émergence américaine (Paris: PUF, 1999).

حيث يلفت جوشوا الانتباه إلى الطابع الجديد لهذه الأزمة (الكساد الكبير 1929م)، التي جرت آثارها في مجتمع يعمل كله تقريبًا بالأجر.

وفي تحليل التدهور المستمر للنظام المُعولم للاحتكارات المُعممة، ومناقشة البديل الاشتراكي، اللذين لا يمثلان موضوع هذا الكتاب، انظر:

The Implosion of Contemporary Capitalism (New York: Monthy Review Press, 2013).

ولعلّي في هذا الختام لم أذكر الكتابات التي لا تعد ولا تحصى للماركسيين الذي قرؤوا ماركس بشكل مختلف عني، لكني أشير على القارئ بكتابات سوزان دي برونهوف عن نظرية ماركس في النقود، والتي بموجبها يخلق الطلب على النقود عرضها:

S. de Brunhoff, L’Offre de monnaie (Paris: PUF, 1971).

وأعتقد أني قد قدمت تكملة لا غنى عنها لهذه الكتابات، بإثبات إمكانية حساب الطلب على النقود، كذلك أشير على القارئ بكتاب بيتزان وبيكلر المذكور بالأعلى، حيث يوضح الجزء الأخير منه بشكل مثالي أطروحتي عن الرأسمالية المعاصرة "المجردة" وأمولتها، وإن كنت أرى من جهة أخرى، أن النقاشات السابقة على ذلك الجزء من الكتاب، تنبع من قراءة وضعية تتجاهل طبيعة مشروع ماركس.

يستكمل سمير أمين في هذا العمل المُوجز رحلته الفكرية في النقد العام للرأسمالية واستكشاف آفاق تجاوزها، ويعد هذا العمل بشكل خاص استكمالا لعمله السابق "قانون القيمة المعولمة" وتطويرا له، حيث يحلل قانون القيمة وتحولاته مع تحولات الرأسمالية، مبتدئا ببيان التمايز بين نظام القيمة الاجتماعية بالاقتصاد الماركسي ونظام السعر-الدخل الخاص بالاقتصاد التقليدي، وتشابك هذا القانون مع الصراع الاجتماعي، بما يجعله يتجاوز نطاق الاقتصاد التقليدي الضيق بالحتمية المُدعاة لقوانينه.

ويشتبك سمير أمين هنا مع أنماط توزيع القيمة وفوائضها، وما جرى عليها من تحولات مع تعميق الاحتكارية والعولمة كعمليات ومظاهر مترابطة للرأسمالية الحديثة، بما أنتجته من صيغ جديدة لتوزيع فائض القيمة محليا وعالميا، ما يجعل هذا الكتاب مدخلا لفهم أعمق للتحولات التي تحدث في العالم وليس فقط كتابا في الاقتصاد.

سمير أمين: (1931-2018) عالم اقتصاد ومفكر يساري مصري، وُلد ببورسعيد، ودرس الإحصاء والسياسة ليحصل على دكتوراه الاقتصاد من السوربون، انتسب للحزب الشيوعي الفرنسي لفترة وانتمى فكريا للتيارات اليسارية الراديكالية، عمل مستشارا اقتصاديا لعديد من الدول الأفريقية ومديرا لمعهد الأمم المتحدة للتخطيط الاقتصادي، كما شارك في تأسيس عدد من المنظمات السياسية والبحثية العالمية والإقليمية مثل منتدى العالم الثالث ومجلس تنمية البحوث الاجتماعية في أفريقيا، من أهم أعماله "التراكم على الصعيد العالمي"، "التبادل اللامتكافيء وقانون القيمة"، "الطبقة والأمة في التاريخ"، "نحو نظرية للثقافة"، و"نقد المركزية الأوربية".

Cover design by: Alaa Elnewehy




ISBN 978-977-821-116-0
9 789778 211160